حروف المعاني عند الأصوليين (المفهوم والوظيفة)

علي خالد جاسم
ali.k.jasim@aliraqia.edu.iq
الأستاذ الدكتور يوسف خلف محل
dryousif48@yahoo.com
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Huruf al-Ma'ani Among the Usuliyyin (The Concept and Function)

Ali Khalid Jassim
Professor Dr. Yusuf Khalaf Mahl
Al-Iraqia University / College of

المستخلص

الحمد لله والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرَّحمةِ المُهداة مُحمَدِ بنِ عبدِ الله وعلى الهِ وصحبِهِ ومن والاهُ وسارَ على خطاهُ الى يومِ نلقاه، وبعد..

فإني أحمدُ الله الكريم على فضله العظيم، الذي يسّر لي إعداد هذا البحث وألهمني صياغته وتنظيمه بهذا الأسلوب الواضح والميسر، إذ لا سبيل إلى فهم علاقة حروف المعاني بعلم أصول الفقه إلا بإدراك حقيقتها والاطلاع على دقائقها.

فرأيتُ أنَّ من المناسب تخصيص جزءٍ مستقل في حروف المعاني، ليكون زادًا للقارئ، ينتفع به طلبة العلم، راجيًا أن يصيب نفعًا ويكون ذخرًا لي بعد وفاتي، سائلًا الله تعالى أن يجعل فيه الخير والقبول، إنه سميع قريب مجيب.

رحم الله من نظر فيه بعين الإنصاف، فصوّب ما أصاب وأقرّه، ومن أظهره ويسّره، وغلب الحسد فأنصف، وعرف الحق فأعطاه قدره. فقد قيل: "اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال".

فقد عُرفت حروف المعاني بأنها الحروف التي تدل على معنى في غيرها، وهو مصطلح أطلقه النحويون عليها. إذ انَّ لهذه الحروف أهمية كبيرة في فهم المعاني واستنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم، سواء من خلال الاجتهاد أو التأويل. إذ يعتمد إدراك العديد من القضايا الدلالية والمسائل الفقهية على فهم الدلالة التي يحملها الحرف في السياق. وقد سميت حروف معان لهذا السبب، لأنها تربط بين معاني الأفعال والأسماء أو تدل على معانٍ محددة. وقد اختلف النحاة وعلماء الأصول وعلماء الكلام حول وظائف هذه الحروف من حيث قواعدها النحوية ودلالاتها اللغوية المتعلقة بالأحكام الفقهية والعقائدية. فهي تُعامل في الجملة كالألفاظ من حيث الدلالة، إذ قد تستخدم في معناها الحقيقي أو في المعاني المجازية وغيرها.

وفي هذا البحث سنتكلم عن المعنى الحقيقي لحروف المعاني عند عُلَماءِ أُصولِ الفِقه.

الكلمات المفتاحية : حروف المعاني، أصول الفقه، الدلالة اللغوية

Abstract

All praise is due to Allah, and may peace and blessings be upon the mercy bestowed, Muhammad ibn Abdullah, and upon his family, companions, and those who follow his path until the Day we meet.

I praise Allah, the Generous, for His immense grace, which has made it possible for me to prepare this research and inspire me to organize and present it in a clear and accessible manner. For there is no way to understand the relationship between *huruf al-ma'ani* (the letters of meaning) and the science of *usul al-fiqh* (principles of Islamic jurisprudence) except by comprehending their true nature and examining their subtleties.

I found it fitting to dedicate a separate section to *huruf al-ma'ani*, as a means of benefit for the reader, especially students of knowledge, hoping that it may serve as a useful resource and be a reward for me after my passing. I ask Allah to make it beneficial and accepted. Indeed, He is the All-Hearing, the Close, the Responsive.

May Allah have mercy on those who view it with fairness, correcting what is accurate and affirming it, those who present and simplify it, overcoming envy with justice, and recognizing the truth and giving it its due. As it has been said: "Know the men by the truth, and do not know the truth by the men."

***Huruf al-ma'ani* are known as the letters that indicate meaning beyond themselves, a term coined by the grammarians. These letters play a significant role in understanding meanings and deriving rulings from the texts of the Qur'an, whether through *ijtihad* (independent reasoning) or *ta'wil* (interpretation). Many semantic issues and jurisprudential matters depend on understanding the meaning conveyed by the letter in a given context. They are called *huruf al-ma'ani* for this reason, because they connect the meanings of actions and nouns or indicate specific meanings.**

There has been much debate among grammarians, scholars of *usul al-fiqh*, and scholars of *kalam* (Islamic theology) regarding the functions of these letters in terms of their grammatical rules and their linguistic connotations related to legal rulings and theological beliefs. They are treated like words in general with respect to their meaning, as they may be used either in their literal sense or in metaphorical or other meanings.

In this research, we will discuss the true meaning of *huruf al-ma'ani* according to the scholars of *usul al-fiqh*.

Keywords: Letters of meaning, Usul al-Fiqh, Linguistic signification

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

من أبرز ما يميز اللغة العربية تعدد معاني حروفها، حيث يشكل هذا التعدد سرًا من أسرار جمال اللغة وعمقها، في اللغة العربية، يتغير معنى الحرف الواحد بناءً على السياق والمعنى المراد إيصاله. وهذا ما دفع العلماء إلى دراسة هذا الجانب بعمق، حيث خصصوا له مؤلفات تناولوا فيها الأوجه والمعاني المختلفة لكل حرف، لقد أولى الدارسون العرب عنايَةً خاصَّةً بـ "حروف المعاني"، وخصّصوا لها مؤلفات مستقلة. وقد لَحظوا أنها تنتمي إلى حقل دلالي مشترك، فضلًا عن كونها أدوات ربطٍ في التراكيب التي يهتم بها النحويون. كما عني بها علماء الفقه وأصوله، لكون دلالاتها المتنوعة تؤدي دورًا مهمًا في تحديد الأحكام الأصولية

وبالنظر إلى الحروف نجد أنها من مباحث علم النحو، ولكن جرت عادة الأصوليين أن يبحثوا عن بعض أحوال الحروف تتميما للفائدة للاحتياج إليها في بعض المسائل الفقهية[1].

وقد اختلف العلماء حول طبيعة دلالتها: هل تدلّ بذاتها أم بغيرها؟ والأكثر على أنها تشير إلى معنى بغيرها.

وقد جعلتُ الفصل الثالث مشتملا على حروف المعاني في كتاب التحبير؛ لأنَّهَا تجمعُ بينَ الدِّلالتين الوضعيَّة والسياقيَّة، فحروف المعاني لها دلالة مركزية أصليَّة وُضِعَت لها أولًا، ثُمَّ يأتي السِّياق ليُضفي عليهَا دلالات متنوعة تختلف باختلاف المقامات التي ترِدُ فِيهَا.

المبحث الأول: حروف المعاني (دراسة مفاهِيميَّة)

المطلب الأول: حروف المَعَاني لغةً واصطلاحًا

أولاً: الحرفُ لغة: الحدُّ والطَّرف، قال الجوهري: الحرف: (حرف كل شيء، طرفه وشَفيرُهُ وحَدُّهُ، ومنه حَرْفُ الجبل، وهو أعلاه المُحَدَّدُ. والحَرْفُ: واحد حُروفِ التهجّي)[٢].

قال ابن فارس: (الْحَاءُ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ)[٣].

ثانيًا: الحرف اصطلاحًا

وهو: (ما دل على معنى في غيره)[٤].

يقصد بالحرفِ شيئانِ: إمّا حرف مبنى: وهو الذي تتألف منه الكلمات، كالذال والهاء والباء من كلمة (ذهبَ)، وإمّا حرفُ معنى، وهو المقصود بالتعريف الاصطلاحي.

وقد يتألف هذا الحرف من حرفٍ واحد أو حرفينِ أو أكثر، مثل الواوِ العاطفة ولا النافية وعلى الجارَّة، وغيرِهَا، فالمتأمل في هذهِ الحُروف في حالِ انفِرادِهَا عن التركيب لا يكادُ يجدُ لها معنى، لكنَّهَا إذا دخلت في تركيبٍ ما أضفَت عليهِ معنىً جديدًا وهوَ المقصودُ بقولِهِم: (ما دلَّ على معنى في غيرِهِ).

ففي جملة: (يُلقي الشاعِرُ قصيدَةً) نَجِدُ معنًى إيجابيًا، وفي جملة: (لا يُلقي الشَّاعِرُ قصيدةً) نجدُ المعنى منفيًّا؛ وذلك بسبب إضافة حرف النَّفي (لا).

قالَ المرادي: (فإن قيل: ما معنى قولهم الحرف يدل على معنى في غيره فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف

الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت الغلام فهم منه التعريف)[٥].

وثمة علاقة رابطة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للحرف

قال ابنُ جنّي: (فالقول فيه وفيما كان من لفظه: أن "ح ر ف" أينما وقعت في الكلام يراد به حد الشيء وحدته... ومن هذا سمي أهل العربية أدوات المعاني حروفا، نحو من، وفي، وقد، وهل، وبل، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له)[٦].

المطلب الثاني: مفهوم حروف المعاني بين اللغويين والأُصوليينَ

أولًا: مفهومُ الحرفِ عندَ اللغويين:

لقد شاعَ بينَ اللُّغويين قول الإمامِ علي ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ لأبي الأسود الدؤلي: (الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَالاسْمُ: مَا أنبأ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أنبأ عَنْ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أنبأ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلا فِعْلٍ)[٧].

وقِيلَ في روايةٍ عنهُ: (والحرف ما أوجدَ معنى في غَيرِهِ)[٨].

ولعلَّ هذا النص هوَ الَّذي جعلَ أكثرَ النَّحويّينَ يَذهَبونَ في تعريفِ الحرفِ إلى أنَّهُ ما دلَّ على معنى في غَيرِهِ[٩].

لقد جاء ذكر الحرف عند سيبويه في كتابه، حيث قالَ: (اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها)[١٠].

وقد بقيَ هذا التحديدُ " جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" شائعًا في عِبارات من تأخَّرَ عن سيبويه، وقد اكتفى المبرِّدُ بقولِهِ: (وحرفٌ جاءَ لمعنى)[١١] فقط، ويعد هذا التعريف أكثر غموضًا من عِبارةِ سيبويه[١٢].

صار التعريف الشائع بينَ النُّحَاةِ مأخوذًا منهما، أي: الحَرفُ ما دلَّ على معنى في غَيرِهِ.

إن الذي ينظر الى تعريفِ سيبويه للحرف يجد فيهِ نوعَ إبهَام قياسًا بما استقرَّ عليهِ التعريف الاصطلاحي: " ما دلَّ على معنى في غيره"؛ مما جعلَ بعضَ شُرَّاحِ الكِتاب يُعمِلونَ شيئًا من التأويلِ في عبارتِهِ

قال السيرافي: (وإن سأل سائِل فقالَ: لِمَ قَالَ: " وحرفٌ جاءَ لمعنى"، وقَد علِمنَا أنَّ الأسماءَ والأفعَالَ جِئنَ لِمَعَانٍ؟

قِيلَ لهُ: إنَّمَا أرادَ: وحرفٌ جاءَ لمعنىً في الاسم والفِعل)[١٣].

وكذا ابنُ فارس فسر الباء في قول سيبويه: (ليسَ باسم ولا فعل) بأنَّهَا بمعنى(في) قال ابنُ فارس: (قال سِيبَوَيْهِ: وأما مَا جاء لمعنى، وَلَيْسَ باسم ولا فعل، فنحو"ثُمَّ" و"سَوْفَ" و"واو القسم" و"لام الإضافة"...وقد أكثر أهلُ العربية فِي هَذَا، وأقربُ مَا فِيهِ مَا قاله سيبويهِ: إنه الَّذِي يفيد معنىً لَيْسَ فِي اسم ولا فعل. نحو قولنا "زيدٌ منطلقٌ" ثُمَّ نقول "هل زيدٌ منطلق؟ " فافدْنا بـ"هل" مَا لَمْ يكن فِي "زيد" ولا "منطلق")[١٤]

وهذا يعني أنَّ الحرفَ ـ عند سيبويه ـ عندما يدخل على الاسم والفعلِ سيُضيفُ معنىً غيرَ موجودٍ فيهِمَا أصالةً.

قال الزجاجيُّ: (أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها. وكذلك سائر وجوهها. وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني)[١٥].

وعلى هذا سار أغلب النحويين يرونَ أنَّ الحَرفَ كلِمَةٌ ليسَ لها معنى في ذاتها وإنَّما في غَيرِهَا حالَ التَّركيب[١٦]، وقد ذهب الرضي في تعريف الحرف مذهبًا قريبًا مما

سار عليهِ أغلبُ النحويين إلّا انَّهُ جعلَ دلالة الحرف في غيرهِ تعني وجود المعنى في مضمون اللفظ المُغَاير للحرف، قال الرَّضي: (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، فغير، صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في: هل زيد قائم، لان الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: ما قام زيد، إذ قيام زيد منفي، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، إما مقدم عليه كما في نحو بصري، أو مؤخر عنه، كما في " الرجل "، والأكثر أن يكون معني الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن، فرجل، في قولك: الرجل، متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، في: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد، مستفهم عنه، لابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجدة فيه " هل ")[١٧].

فلفظ الحرف بمُفردِهِ كلمة فارِغة من المضمون، لذلك قالَ الرَّضي في نِهايةِ رأيِهِ: " فالحرفُ وحدهُ لا معنى لهُ أصلًا، إذ هوَ كالعلمِ المنصوب بجنبِ شيءٍ ليَدُلَّ على أنَّ في ذلكَ الشيءِ فائِدةً ما، فإذا أفرد عن ذلك الشَّيءِ، بقيَ غيرَ دالٍّ على معنى أصلًا"[١٨].

ورأي الرَّضي هذا يُشبه الى حدٍّ ما رأيَ بعضِ اللُّغويين المتأخرين إذ يَرَونَ أنَّ الأدوات مُجرَّد علامات مُفرَغة من المَعاني، وفي هذا يقولُ فندريس: (فالأدوات

النَّحويَّة الَّتي تستعمِلُهَا اللغات، ليست إلّا بقايا من كلمات مستقِلّة قدِيمة، أفرغت عن معناها الحقيقي، واستُعمِلَت مُجَرَّد موضحات، أي مُجرَّدُ رُموزٍ)[١٩].

إنَّ كون الحروف أدلَّةٌ على معانٍ معروف عند اللغويينَ العرب فهذا صلاح الدين الدمشقي يقول: (الْحُرُوف أَدِلَّة على معَان فِي نفس الْمُتَكَلّم)[٢٠].

ب ـ الحرفُ يَدُلُّ على معنى في نفسِهِ: قالَ السيوطي: " قال ابن هشام: اشتهرَ بينَ النَّحويينَ أنَّ الحرفَ يَدُلُّ على معنى في غَيرِهِ، ونازعَهُمُ الشَّيخ بهاءُ الدِّينِ بنِ النَّحّاس في "التعليقة"، وزعمَ أنَّهُ دالٌّ على معنى في نَفسِهِ"[٢١].

وقد ذكر السِّيوطي هذه المسألة في كتابٍ اخر فقال: " وَمَا ذَكرْنَاهُ من أَن الْحَرْف لَا يدل على معنى فِي نَفسه هُوَ الَّذِي أجمع عَلَيْهِ النُّحَاة وَقد خرق إِجْمَاعهم الشَّيْخ بهاء الدّين بن النّحاس فَذهب فِي تَعْلِيقه على المقرب إِلَى أَنه يدل على معنى فِي نَفسه قَالَ لِأَنَّهُ إِن خُوطِبَ بِهِ من لَا يفهم مَوْضُوعه لُغَة فَلَا دَلِيل فِي عدم فهم الْمَعْنى على أَنه لَا معنى لَهُ لِأَنَّهُ لَو خُوطِبَ بِالِاسْمِ وَالْفِعْل وَهُوَ لَا يفهم موضوعهما لُغَة كَانَ كَذَلِك وَإِن خُوطِبَ بِهِ من يفهمهُ فَإِنَّهُ يفهم مِنْهُ معنى عملا بفهمه مَوْضُوعه لُغَة كَمَا إِذا خُوطِبَ ب هَل من يفهم أَن موضوعها الِاسْتِفْهَام وَكَذَا سَائِر الْحُرُوف قَالَ وَالْفرق بَينه وَبَين الِاسْم وَالْفِعْل أَن الْمَعْنى الْمَفْهُوم مِنْهُ مَعَ غَيره أتم من الْمَفْهُوم مِنْهُ حَال الْإِفْرَاد بخلافهما فالمفهوم مِنْهُمَا فِي التَّرْكِيب عين الْمَفْهُوم مِنْهُمَا فِي الْإِفْرَاد"[٢٢].

ثانيًا: مفهوم الحرف عندَ الأُصوليينَ:

١. الحرفُ علامة لا معنى لهُ: و ذهبَ الى هذا القَول بعض الأُصوليين، حيث يرونَ أنَّ الحرف علامة لا معنى لهُ أصلًا، وإنَّمَا وضع ليكونَ علامة على كيفيَّةِ إرادةِ مدخُولِهِ منَ الأسماءِ والأفعَال، وهوَ في هذا نظير الحركات الإعرابية الَّتي لم

توضَع لمَعنى، وإنّمَا هيَ قرِينة على إرادة خصوصية ما تدخل عليهِ من كونِهِ فاعِلًا، أو مَفعُولًا أو غيرِهَا، وقد رفض أصحاب هذا الرأي كل تعريف يتضمن أنَّ للحرفِ معنى، من قبيلِ: (ما دلَّ على معنى في غَيرِهِ) أو (ما دلَّ على معنى لا في نفسِهِ)[٢٣].

٢. وحدة المعنى الاسمي والحرفي: ويرى أصحاب هذا الرأي أنَّ الحُروفَ وُضِعَت لمعانٍ كالابتداء، والانتهاء، والظَّرفيَّة، والاستِفهَام، وغَيرُهَا، وهذه المعاني هي نفس المعاني التي وُضعت لها كلمات الابتداء، والانتهاء، والظَّرفيَّة، وأمثالُهَا من أسمَاء، وكل ما بينهما من فرق: أنَّ الواضِعَ اشترط أن تكونَ معاني الحُروف في غيرِ ألفاظِهَا، ومعاني الأسماء في نفسِ ألفاظِهَا، أي إنَّهُ اشترط أن يُستَعمَلَ هذا المعنى في الحرفِ آلةً، وفي الاسمِ مُستَقِلًّا[٢٤].

ويعد ابن الحاجب أبرز القائلين بهذا الرأي حيث يقول: (لعلَّ أبرز من ذهب الى هذا القول الْحَرْف: لَا يسْتَقلّ بالمفهومية؛ أَن نَحْو (من) و (إِلَى) مَشْرُوط فِي دلالتهما على مَعْنَاهُمَا الإفرادي – ذكر متعلقهما، وَنَحْو (الِابْتِدَاء)، و (الِانْتِهَاء)، و (ابْتَدَأَ)، و (انْتهى) – غير مَشْرُوط فِيهَا ذَلِك)[٢٥].

ويَرِدُ على كلامِ ابنِ الحاجِب إشكال، وهو وجود أسماء ملازمة للإضافة، أو بتعبيرِ ابنِ الحاجبِ مشروطٌ فِيهَا ذِكرُ مُتَعَلَّقِهَا، نحوُ: ذو، و اولو، وغيرَهَا.

والجواب عليهِ: (أنها وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لأمر ما عرض فغير مشروط فى وضعها دالة ذلك لما علم أن ذو بمعنى صاحب ويفهم منه عند الإفراد ذلك لكن وضعه له لغرض ما وهو التوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس فى نحو زيد ذو مال وذو فرس فوضعه ليتوصل به إلى ذلك هو الذى اقتضى ذكر المضاف

إليه لا أنه لو ذكر دونه لم يدل على معناه نعم لم يحصل الغرض من وضعه والفرق بين عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع مع فهم المعنى ظاهر)[٢٦].

ثمَّ يوضِّح العضُد معنى كون الاسمِ والحَرف لَهُمَا معنى واحِد، فينظُر للأمر من زاوية نظر أُخرى، فيقول: "الحرفُ وُضِعَ باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه فالابتداء الذى للبصرة يتعين بالبصرة والانتهاء الذى للكوفة يتعين بالكوفة فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا في الخارج وإنما يتحصل بالمنسوب إليه فيتعقل بتعقله بخلاف ما وضع للنوع نفسه كالابتداء والانتهاء وبخلاف ما وضع لذات ما باعتبار نسبة نحو ذو وفوق وعلى وعن والكاف إذا أريد به علو وتجاوز وشبه مطلقًا فهو كالابتداء والانتهاء"[٢٧].

ويقول ابن نظام الدين الأنصاري: (أعلم أن حقائقها روابط جزئية يرتبط بها شيئان ومعان تبعية في الملاحظة فلا تستقل بالمعقولية ولا تكون ركنا في الكلام إلا مع ضميمة)[٢٨].

واما المرداوي فلم يذكر الّا رأي العضدِ بنصّهِ من دونِ تعليقٍ عليهِ[٢٩]، مما يدل على استحسانه لهُ وتبنّيه للمذهب الذي يرى أنَّ للحروفِ معانٍ غير مستقلَّة بالمفهومية، وأنَّ هذه الحروف تحتاجُ الى مُتَعَلَّقَاتٍ يَظهَرُ بها المعنى الذي وُضِعَت لهُ.

المطلب الثَّالث: أهمية حروف المعاني عند اللّغويين والأُصوليين

أولًا: أهميتها عندَ اللغويينَ

لَا يَخْفَى عَلَى الدَّارِسِينَ أَهَمِّيَّةُ حُرُوفِ الْمَعَانِي عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، فَهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا ثَالِثُ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الزَّجَّاجِيُّ: (فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف وحقق القول بذلك وسطره في كتابِهِ سيبويه)[٣٠].

وفي بيان مكانَةِ هذه الحروف يقولُ المُرادي: (لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها)[٣١].

ويَقُولُ السّيُوطيُّ مُبينًا دَورَهَا في فَهمِ القران الكريم واستنباط مَعانيه: (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ الْمَطْلُوبَةِ لِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهَا وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ الْكَلَامُ وَالِاسْتِنْبَاطُ بِحَسَبِهَا كَمَا فِي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [٣٢]اسْتُعْمِلَتْ " عَلَى " فِي جَانِبِ الْحَقِّ، وَ" فِي " فِي جَانِبِ الضَّلَالِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ كَأَنَّهُ مُسْتَعْلٍ يَصْرِفُ نَظَرَهُ كَيْفَ شَاءَ وَصَاحِبَ الباطل كَأَنَّهُ مُنْغَمِسٌ فِي ظَلَامٍ مُنْخَفِضٌ لَا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ)[٣٣].

ثانيًا: أهميَّتُهَا عِندَ الأُصوليينَ

أُوْلَى عُلَمَاءُ أُصُولِ الْفِقْهِ مَوْضُوعَ حُرُوفِ الْمَعَانِي عِنَايَةً كَبِيرَةً، إِذْ رَأَوْا أَنَّ إِلْمَامَ الْمُجْتَهِدِ بِهِ يَعُدُّ أَمْرًا ضَرُورِيًّا لِاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِدِقَّةٍ. فَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الْمُسْتَنْبَطُ مِنَ النَّصِّ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْحَرْفِ الْوَارِدِ فِيهِ، نَظَرًا لِمَا تَحْمِلُهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنْ دَلَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ تُؤَثِّرُ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ. وَقَدْ أَدَّى هَذَا

الْاخْتِلَافُ فِي مَعَانِي بَعْضِ الْحُرُوفِ إِلَى تَبَايُنِ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ، حَيْثُ تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي الْأَحْكَامِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْهَا، مِمَّا جَعَلَ دِرَاسَةَ دَلَالَاتِ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَمْرًا محْورِيًّا فِي عِلْمِ الْأُصُولِ[٣٤].

يقولُ إمامُ الحرمينِ: (ثم تكلموا في أمور هي محض العربية ولست أرى ذكرها ولكن أذكر منها ما تكلم فيه أهل النظر من الفقهاء والأصوليين ثم لا أجد بدا من ذكر معاني حروف كثيرة الدوران في الكتاب والسنة وبالله التوفيق)[٣٥].

ويقولُ عبدُالعزيزِ البُخاري مُشِيرًا إلى أهميَّة حُروف المَعاني: (هَذَا بَابٌ دَقِيقُ الْمَسْلَكِ لَطِيفُ الْمَأْخَذِ، كَثِيرُ الْفَوَائِدِ، جَمُّ الْمَحَاسِنِ، جَمَعَ الشَّيْخُ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِيهِ بَيْنَ لَطَائِفِ النَّحْوِ، وَدَقَائِقِ الْفِقْهِ، وَاسْتَوْدَعَ فِيهِ غَرَائِبَ الْمَعَانِي، وَبَدَائِعَ الْمَبَانِي، فَاصْغِ لِمَا يُتْلَى عَلَيْك مِنْ بَيَانِ لَطَائِفِ حَقَائِقِهِ، وَاسْتَمِعْ لِمَا يُلْقَى إلَيْك مِنْ كَشْفِ غَوَامِضِ دَقَائِقِهِ)[٣٦].

المبحث الثاني: حُروفُ المَعاني دراسة وظيفيَّة

نوه الأُصوليون الى ان دلالات الحروف التي تُذكَر في كتب أُصولِ الفقه تشملُ بعضَ الأسماء، وإنَّما سُميت بذلك تغليبًا.

قالَ المرداوي: (تَنْبِيه: المُرَاد بالحروف هُنَا: مَا يحْتَاج الْفَقِيه إِلَى مَعْرفَتهَا، وَلَيْسَ المُرَاد هُنَا قسيم الِاسْم وَالْفِعْل والحرف بِخُصُوصِهِ، لِأَنَّهُ قد ذكر مَعهَا أَسمَاء ك "إِذا" و "إِذْ"، وَأطلق عَلَيْهَا حروفاً تَغْلِيبًا بِاعْتِبَار الْأَكْثَر)[٣٧].

المطلب الأول: الحروف الأُحاديَّة

أولًا: الواو

ذكرَ ابنُ هِشَام للواو أحدَ عشَرَ نَوعًا[٣٨]، وسمَّاها الغزالي: (ام العواطف)[٣٩].

والذي يُذكر هُنا هوَ ما لهُ صلة بالأحكامِ الشرعيَّة والَّذي يُورِدُهُ الأُصُوليونَ عادةً، ومنهم المرداوي.

لقد أورد الأُصوليونَ للواو المعاني الاتية:

١. مطلق الجمع: لقد اتفق اللغويونَ والأُصوليُّونَ على إفادةِ الواوِ مطلقَ الجمع.

قالَ المرداوي: (الْوَاو العاطفة لمُطلق الْجمع...عِنْد الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة وَغَيرهم، وَعَلِيهِ أَكثر النُّحَاة، وَذكره الْفَارِسِي، والسيرافي، والسهيلي، إِجْمَاع نحاة الْبَصْرَة والكوفة[٤٠])[٤١].

ومعنى كون الواو لمطلق الجمع: عدمُ إفادتها الترتيب، قالَ سيبويه: (وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأن يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، " ويجوز أن يكون زيداً "، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما فى حالةٍ واحدة)[٤٢].

وقد ذكرَ المرداوي هذا المعنى[٤٣] ومثَّلَ لهُ بالآيات الكريمة الاتية: فهي أحيانًا تعطِفُ الشيءَ على مُصاحِبِهِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [٤٤]والشَّاهِد فيهِ أنَّ النَّجاةَ وقعَت على نوحٍ وقومِهِ وكُلَّهُم متَصَاحِبُونَ في السَّفينة معهُ.

وعَلى سابقه كقولِهِ تعالى:﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ ﴿٢٦﴾ والشَّاهد فيهِ: عطف المتأخروهو نبي الله إبراهيم ـ عليهِ السَّلام ـ في الزَّمان على المتقدم وهو نبي الله نوح ـ عليهِ السَّلام ـ .

وعَلى لاحقه كقولِهِ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [٤٦]الشَّاهِدُ فيهِ عطفُ المُتَأخِّرِ في الزَّمانِ و هم الأنبياء الَّذينَ سبقوا محمد ـ صلى الله عليهِ وسلَّم ـ .

وَقد اجْتمعَ العطفُ على السَّابِقِ واللّاحِقِ، قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ﴾ [٤٧] االشَّاهِدُ فيهِ عطفُ اللاحِقِ وهُوَ النبيُّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ ـ على السابق وهم النبيونَ الذين جاءوا قبلهُ، وعطف السَّابق وهو نبي الله نوح ـ عليهِ السَّلام ـ على اللاحِقِ وهوَ نبيُّنَا محمد ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم ـ ، وَيجوز أَن يكون [بَين] متعاطفيها تفَاوت أَو تراخ، نَحْو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٧﴾[٤٨].

قال المرداوي: (وعَلى هَذَا إِذا قيل: قَامَ زيد وَعَمْرو، احْتمل ثَلَاثَة معَان: الْمَعِيَّة، وَالتَّرْتِيب، وَعَدَمه)[٤٩].

وقد حققَ القولَ في هذه المسألة ابنُ مالِك فقَالَ: (وَتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة)[٥٠].

وقد أورد المرادي عن السيرافي والفارسي والسهيلي ما نسبوهُ الى النُّحَاة بصريهم وكوفيهم من إجماع، ثُمَّ ردَّهُ ووصَفَهُ بأنَّهُ غَيرُ صحيح؛ لوجود جَمع منَ النَّحويينَ الَّذينَ رأوا أنَّ الواوَ تُفيدُ الترتيبَ، وذكرَ المُراديُّ منهم قطرب وثعلب والفَرَّاء وءاخرين[٥١].

وفي تعليلِ كونِهَا لمُطلَقِ الجَمع قالَ الرازي: (قال أهل اللغة واو العطف في الأسماء المختلفة ك واو الجمع وبالتثنية في الأسماء المتماثلة فإنهم لما لم يتمكنوا من جمع الأسماء المختلفة بواو الجمع استعملوا فيها واو العطف ولما كان قولهم جاءني الزيدان واجتمع الزيدون يفيد الاشتراك في الحكم ولا يفيد الترتيب فيه فكذا القول في

واو العطف وواو الجمع يجوز أن يشتركا في إفادة الاشتراك ف إن قلت واو العطف وواو الجمع يجوز أن يشتركا في إفادة الاشتراك ثم واو العطف يختص بفائدة زائدة وهي الترتيب قلت إنهم نصوا على أن فائدة احداهما عين فائدة الأخرى)[٥٢].

انَّ التَّعبيرَ بمطلق الجمع هو التعبير الصَّحيح المشهور لكن ثمَّةَ تعبيرٌ لابنِ الحَاجب انتقده العلماء ولم يقبلوه وهو قولُهُ: (الواو للجمع المطلق)[٥٣].

قالَ المُرادي: (الواو لمطلق الجمع، لا للجمع المطلق. لأنَّ الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق؛ لأنا نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيدة، ولو بقيد لا. والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أي جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء، والماء المطلق).

قالَ المُرادي: (ومذهبُ جمهورِ النَّحويين أنها للجمع المطلق)[٥٤].

وقد نبَّهَ المرداوي على ذلكَ فقالَ: (التَّعْبِير بِكَوْنِهَا لمُطلق الْجمع هُوَ الصَّحِيح فِي الْعبارَة، وَلَا يَصح التَّعْبِير عَنْهَا بِأَنَّهَا للْجمع الْمُطلق، لِأَنَّهُ لَا يَفِي بالمراد، وَإِن كَانَ قد عبر بذلك ابْن الْحَاجِب، والبيضاوي، وَجمع؛ لِأَن الْمُطلق هُوَ الَّذِي لم يُقيد بِشَيْء، فَيدْخل فِيهِ صُورَة وَاحِدَة وَهُوَ قَوْلنَا مثلا: قَامَ زيد وَعَمْرو، وَلَا يدْخل فِيهِ الْقَيْد بالمعية، وَلَا بالتقديم، وَلَا بِالتَّأْخِيرِ، لخروجها بالتقييد عَن الْإِطْلَاق، وَأما مُطلق الْجمع فَمَعْنَاه: أَي جمع كَانَ، فَحِينَئِذٍ تدخل فِيهِ الصُّور كلهَا)[٥٥].

٢. المعيَّة: قال المرداوي ـ وهو يعدد معاني الواو: (الْوَاو تدل على الْمَعِيَّة، نَقله أَبُو الْمَعَالِي عَن الْحَنَفِيَّة)[٥٦].

والذي قاله الجويني: (وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى أنها للجمع... وأما من زعم أنها للجمع فهو أيضا متحكم فإنا على قطع نعلم أن من قال رأيت زيدا

وعمرا لم يقتض ذلك أنه رآهما معا، فإذا مقتضى الواو العطف والإشتراك وليس فيه إشعار بجمع ولا ترتيب)[٥٧].

ثم نقل المرداوي كلام بعض علماءِ الحنابِلة عند تبنّيهِم لهذا الرأيّ بل عَدَّهُ بَعضُهُم إجماعًا مستدلًّا باجماع اهل اللغة على ان الواو تقوم مقام الف التثنيَّة و واو الجماعة[٥٨].

وقد ضعَّفَ المرداوي هذا الادِّعاءَ للإجماع فقال: (وَفِيه نظر، لجَوَاز ذَلِك مَعَ كَونهَا للتَّرْتِيب)[٥٩].

٣. الترتيبُ: نقلَ المرداويُّ عن بعضِ الحَنابِلةِ نِسبةَ هذا الرَّأي للإمامِ أحمَد[٦٠]، ونسبه الجويني لجُمهُورِ الشَّافِعِيَّة[٦١].

قالَ ابنُ هشام: (وَقَول السيرافي: إِن النَّحْوِيين واللغويين أَجمعُوا على أَنَّهَا لَا تفِيد التَّرْتِيب مَرْدُود بل قَالَ بإفادتها إِيَّاه قطرب والربعي وَالْفراء وثعلب وَأَبُو عمر الزَّاهِد وَهِشَام وَالشَّافِعِيّ وَنقل الإِمَام فِي الْبُرْهَان عَن بعض الْحَنَفِيَّة)[٦٢].

نقلَ المرداوي إنكارَ ابنِ الأنباري نسبَةَ هذا الرأي الى النَّحويينَ وقولَهُ: (لم نر هذا النقل عنهم إلا فى بعض التعاليق الخلافية الفقهية لا فى كتب أهل اللغة والعربية)[٦٣].

وأمّا نِسبَةُ الجوينيّ هذا المذهبَ لجُمهُورِ الشَّافِعِيَّة فقد أنكَرَهُ جَمعٌ من الشَّافِعِيَّةِ، وعَدُّوهُ غَلَطًا وَقَولًا دَخِيلًا على المَذهَبِ

قالَ الشيرازي: (والواو للجمع والتشريك في العطف. وقال بعض أصحابنا: هي للترتيب وهذا خطأ لأنه لو كان للترتيب لما جاز أن يستعمل فيه لفظ المقارنة وهو أن تقول جاءني زيد وعمرو معاً كما لا يجوز أن يقال: جاءني زيد ثم عمرو معا)[٦٤].

وقالَ السُّبكيُّ: (قد عرفت دعوى إمام الحرمين أن المشتهر في أصحاب الشافعي أن الواو للترتيب وما قاله الماوردي وهذا لعله أخذ من مسألة الترتيب في الوضوء

وإن كان ذلك فهو لا يكفي في تسويغ النقل على هذه الصورة فإن للأصحاب مستندا آخر غير كون الواو للترتيب وقد قيل إن الناقلين لكون الواو للترتيب عن الشافعي إنما هم قوم من الحنفية من غير ثبت بل بمجرد ظن من مسألة الترتيب في الوضوء ولذلك قال الأستاذ أبو منصور البغدادي معاذ الله أن يصح هذا النقل عن الشافعي بل الواو عنده لمطلق الجمع.

قلت وهو اللائق بقواعد مذهبه وعليه تدل الفروع وقد اتفق الأصحاب قاطبة على أن قول القائل وقفت على أولادي وأولاد أولادي مقتض للتسوية والتشريك بينهم دون الترتيب ولا نعلم أحدا قال بالترتيب)[٦٥].

وقد نَقَلَ المرداويُّ في معنى الترتيبِ عن بعضِ عُلماءِ الحَنابِلَةِ رأيًا وَسَطًا فقالَ: (اخْتَارَهُ أَبُو بكر عبد الْعَزِيز من أَئِمَّة أَصْحَابنَا: إِن كَانَ كل وَاحِد من معطوفاتها مرتبطاً بِالْآخرِ، وتتوقف صِحَّته على صِحَّته فللترتيب، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [٦٦]، ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [٦٧]، وكآية الْوضُوء، وَإِن لم تتَوَقَّف صِحَة بعض معطوفاتها على بعض لم تدل على التَّرْتِيب، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [٦٨]، ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾ [٦٩]، وَقد أَوْمَأ أَحْمد إِلَى هَذَا)[٧٠].

وممن رأى أنَّ الواو تأتي للترتيبِ أحيانًا (الفَرّاء) لكنَّهُ قيَّدَهُ بتعذُّرِ معنى الجَمعِ[٧١].

قالَ المُرادي: (وعن الفَرَّاء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع)[٧٢].

وذكر المرداوي رأيًا آخر نسبهُ لابنِ الخَبَّاز: (أَنَّهَا للتَّرْتِيب فِي الْمُفْرَدَات دون الْجمل، حَكَاهُ ابْن الخباز عَن شَيْخه)[٧٣].

تبيَّنَ مما سبق أنَّ المعنى الأصلي للواو الذي وضعت لهُ الواوُ هو مطلق الجمع، لكن الواو قد تخرج الى معانٍ أخرى سياقيَّة منهَا الترتيب كما نُقِلَ عن الفراء: أنَّهَا تُفيدُ التَّرتِيبَ عندَ تَعَذُّرِ الجَّمع[٧٤].

إذن ذكر الأُصوليونَ عدةَ معانٍ للواو ختَمَ المرداويُّ كلامهُ عنها بسردِ جملَةٍ من المعاني الَّتي تَخرُجُ إليها الواوُ مراعاةً للسياقِ الَّذي تَرِدُ فيهِ فقالَ: (وَتَكون يَعْنِي الْوَاو بِمَعْنى: مَعَ، و أَو، و رب، وَالْقسم، والاستئناف، وَالْحَال)[٧٥].

ثُمَّ مثَّلَ لكلِّ معنًى منهَا بِما يَأتي[٧٦]:

١. بِمَعنَى: " مَعَ "، كَقَوْلِهِم: جَاءَ الْبرد والطيالسة، وَنَحْوه من الْمَفْعُول مَعَه.

٢. بِمَعْنى: " أَو "، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۚ﴾ [٧٧].

٣. بمعنى "القسم"؛ بل هِيَ حرف الْقسم، كَقَوْلِه: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣﴾ [٧٨].

٤. بمعنى "رُبَّ" كَقَوْل الشَّاعِر:

(وبلدة لَيْسَ بهَا أنيس***إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العِيسُ)

٥. بِمَعنى الاستئناف وهوَ كَثير.

٦. مَعْنى الْحَال، نَحْو: جَاءَ زيد وَالشَّمْس طالعة، جَاءَ زيد وَهُوَ يضْحك.

ثانيًا: الباء

قالَ المالقيُّ: (إعلم أنَّ الباءَ المفردة لا تكونُ في كلامِ العربِ إلّا جارَّةً لا غَير، تخفِضُ ما بَعدَهَا على كُلِّ حالٍ)[٧٩].

قالَ ابنُ هِشَامٍ عندَ حديثِهِ عنِ البَاء: (حَرفُ جَرٍ لأربَعَةَ عَشَرَ معنى)[٨٠].

قَال المرداوي: (وَالْبَاء للإلصاق حَقِيقَة ومجازاً، وَلها معَان كَثِيرَة، وَقيل: وللتبعيض)[٨١]

إنَّ الإلصاق هو المعنى الأصلي للباب، وقَد فسَّرَهُ المرداوي بقولِهِ: (وهوَ أن يُضافَ الْفِعْل إِلَى الِاسْم فيلصق بِهِ، بعد مَا كَانَ لَا يُضَاف إِلَيْهِ لَوْلَا دُخُولهَا، نَحْو: خضت المَاء برجلي، ومسحت برأسي، وَهُوَ أصل مَعَانِيهَا، وقد ذكرَ ابنُ هشام والمرادي وتبعهُما المَرَدَاوي أنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَذكُر للباء سوى معنى الإلصاق[٨٢]، ونصُّ سيبويهِ في الكتابِ هو: (وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)[٨٣]. وما ذكروه من ان سيبويه لَم يَذكُر للباءِ سِوى الإلصَاق فلعلهم يقصِدونَ بهِ المَعنى الأصلي للباء، لا أنَّهَا ليسَ لَهَا معاني أُخرى عند سيبويه، لأنَّهُ أشارَ بعدَ كلامِهِ المَذكورِ مُباشَرَة الى أنَّ البَاءَ تأتي للقَسَم[٨٤]، وقالَ الجوينيُّ: (قال سيبويه: (وترد بمعنى أجل قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ أي ولم أكن لأجل دعائك شقيا) وأمّا القَولُ بِأنَّهَا تُفيدُ التِبعِيض فهو واردٌ عن المذهَبِ الشَّافِعي، وقد أنكَرَهُ ابنُ جني و ردَّهُ.

قالَ الجويني: (ذهب بعض فقهائنا إلى أن الباء إذا اتصل بالكلام مع الاستغناء عنه اقتضى تبعيضا وزعموا أنه في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ يتضمن ذلك وهذا خلف من الكلام لا حاصل له وقد اشتد نكير ابن جنى في سر الصناعة على من قال ذلك فلا فرق بين أن يقول مسحت رأسي وبين أن يقول مسحت برأسي)[٨٧].

قالَ ابنُ جنّي: (فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ـ رحمه الله ـ عنه، من أن البَاء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت)[٨٨].

للباءِ معانٍ تأتي للإلصاقِ ذكَرَ الأُصوليونَ مِنهَا[٨٩]

الأول: التَّعْدِيَة، وَتسَمى بَاء النَّقْل أَيْضا –، وَهِي الْقَائِمَة مقَام الْهمزَة فِي تصيير الْفَاعِل مَفْعُولا، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [٩٠]، وَأَصله: ذهب نورهم.

الثَّاني: الِاسْتِعَانَة، وَهِي الدَّاخِلَة على آلَة الْفِعْل وَنَحْوهَا، نَحْو: كتبت بالقلم، وَقطعت بالسكين، وَمِنْه: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾[٩١]

الثالث: السَّبَبِيَّة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ﴾ [٩٢]

الْرابع: التعليلية، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾[٩٣]

وَالْفرق بَينهمَا: أَن الْعلَّة مُوجبَة لمعلولها، بِخِلَاف السَّبَب لمسببه، فَهُوَ كالأمارة عَلَيْهَا.

المطلب الثاني: الحروف الثنائية:

١. **من:** قالَ ابنُ هشامٍ: (وتأتي (مِنْ) على خمسةَ عَشَرَ وجهًا، أحدُها ابتداءُ الغايةِ، وهو الغالِبُ عليها، حتى ادَّعى جماعةٌ أنَّ سائرَ معانيها راجعةٌ إليهِ)[٩٤].

قالَ سيبويه: (وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها)[٩٥].

وقال المبرد: (وأَصلها ابتداءُ الْغَايَة نَحْو: (سرت من مكّة إِلى الْمَدِينَة) وَفِي الْكتاب[٩٦]: (من فلَان إِلى فلَان) فَمَعْنَاه أَنَّ ابتداءَه من فلَان ومحلَّه فلَان وكونهُا فِي التَّبْعِيض راجعٌ إِلى هَذَا وَذَاكَ أَنَّك تَقول أَخذت مَال زيد فإِذا أَردت الْبَعْض قلت أَخذت من مَاله فإِنَّما رجعت بهَا إِلى ابْتِدَاء الْغَايَة وقولك زيد أَفضل من عَمْرو إِنَّما جعلت غَايَة تفضيله عمرا فإِذا عرفت فضل عَمْرو علمت أَنَّه فَوْقه)[٩٧].

قال المرداوي: (من لابتداء الْغَايَة حَقِيقَة، وَفِي غَيره من الْمعَانِي مجَاز، عِنْد أَصْحَابنَا وَأَكْثر النُّحَاة... وَقد رد بَعضهم سَائِر مَعَانِيهَا إِلَى ابْتِدَاء الْغَايَة، فَإِذا قلت: أخذت من الدَّرَاهِم، فقد جعلت الدَّرَاهِم ابْتِدَاء غَايَة الْأَخْذ)[٩٨].

والمرادُ بابتداء الغاية: الغاية المكانية أو ما قامَ مقامها، قالَ المُرَادِي: (ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [٩٩]وكذا فيما نزل منزلة المكان، نحو: من فلان إلى فلان)[١٠٠].

قال المرداوي: (هَذَا غَالب مَعَانِيهَا، فَفِي الْمَكَان اتِّفَاقًا، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[١٠١])[١٠٢].

ويرى الكوفيونَ أنَّ ابتداءَ الغاية في من لا يختص بالمكان بل يَشملُ الزمانَ أيضًا.

قالَ ابنُ يَعيش: (وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العبّاس المبرد، وابن درستويه من أصحابنا)[١٠٣].

قال المرداوي: (وَفِي الزَّمَان عِنْد الْكُوفِيّين، والمبرد، وَابْن درسْتوَيْه، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [١٠٤])[١٠٥].

وقد تعسَّفَ البصريونَ في تأويلِ ما وَرَدَ من شواهد تدلُّ على إفادَةِ معنى (من) الابتداءَ الزَّماني، فمن ذلك تأوُّلُهُم في قولِهِ تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [١٠٦] على تقدير: من تأسيس أول يوم)[١٠٧].

ورجح ابن مالك مجيئها لابتداء الغاية في الزمانِ وصححهُ؛ مُعلِّلًا ذلكَ بكثرة السماع[١٠٨] وللعلةِ نفسِها لم يستحسن أبو حيان تأويلَ البَصريينَ للشَواهِد الوارِدة في مجيء (من) لابتداءِ الغايَةِ في الزَّمان حيثُ قال ـ بعدَ أن صَحَّحَ مذهبَ الكُوفيينَ ـ : (وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد)[١٠٩].

تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ جُمْهُورَ العُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ "مِنْ" تَأْتِي لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ حَقِيقَةً، وَلِغَيْرِهِ مِنَ المَعَانِي مَجَازًا، لَكِنَّ المَرْدَاوِيَّ يُورِدُ رَأْيَيْنِ فِي مَعْنَى "مِنْ" الحَقِيقِيّ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اِلتَّبْعِيضُ وهو رأي ابن عقيل الحنبلي، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ بَيَانِ الجِنْسِ وهو رأيُ الطوفي، قالَ المرداوي: (وقيلَ: حَقِيقَة فِي التَّبْعِيض، مجَاز فِي غَيره... وَقيل: حَقِيقَة فِي التَّبْيِين، مجَاز فِي غَيره اخْتَارَهُ الطوفي، وَالْمرَاد: بَيَان الْجِنْس)[١١٠].

إِنَّ "مِنْ" لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ حَقِيقَةٌ كَمَا مَرَّ، وَهُنَاكَ مَعَانٍ أُخْرَى يُحَدِّدُهَا السِّيَاقُ، ذَكَرَهَا الأُصوليونَ، وَهِيَ كَمَا يَأْتِي:

أَحَدُهَا: التَّبْعِيض، وعلامتها: صِحَة وضع " بعض " فِي محلهَا، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾

الثَّانِي: التَّبْيِين، أَي: بَيَان الْجِنْس، وعلامتها: أَن يَصح وضع " الَّذِي "مَوضِع " من "، نَحْو: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[١١٢]، أَي: الَّذِي هُوَ الْأَوْثَان.

الثالث: التَّعْلِيل، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[١١٣]

الْرابِع: الْبَدَل، نَحْو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾

الخامس: الْغَايَة إِلَى انْتِهَاء الْغَايَة، مثل: " إِلَى "، فَتكون لابتداء الْغَايَة من الْفَاعِل، ولِانتهاء غَايَة الْفِعْل من الْمَفْعُول، نَحْو: رَأَيْت الْهلَال من دَاري من خلل السَّحَاب، أَي: من مَكَاني إِلَى خلل السَّحَاب، فابتداء الرُّؤْيَة وَقع من الدَّار، وانتهاؤها فِي خلل السَّحَاب.

ذكر ابْن مَالك أَن سِيبَوَيْهٍ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنى، وَأنْكرهُ جمَاعَة، وَقَالُوا: هِيَ لابتداء الْغَايَة لَكِن فِي حق الْمَفْعُول.

وَمِنْهُم من جعلهَا فِي هَذَا الْمِثَال لابتداء الْغَايَة فِي حق الْفَاعِل، بِتَقْدِير: رَأَيْت الْهلَال من دَاري ظَاهرا من خلل السَّحَاب، وَيحْتَمل أَن ترَاد الْغَايَة كلهَا ابْتِدَاء وانتهاء، حُكيَ عَن قوم فِيمَا إِذا دخلت " من " على فعل لَيْسَ لَهُ امتداد فَيكون الْمُبْتَدَأ والمنتهى وَاحِدًا.

السَّادس: تنصيص الْعُمُوم، وَهِي الدَّاخِلَة على نكرَة لَا تخْتَص بِالنَّفْيِ، نَحْو: مَا جَاءَنِي من رجل، فَإِنَّهُ كَانَ قبل دُخُولهَا مُحْتملا لنفي الْجِنْس، ولنفي الْوحدَة، وَلِهَذَا يَصح أَن تَقول: بل رجلَانِ، وَيمْتَنع ذَلِك بعد دُخُول " من ".

السابع: الْفَصْل كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾ [١١٥]، وتعرف بِدُخُولِهَا على ثَانِي المتضادين.

الثامن: مجيئها بِمَعْنى " الْبَاء " كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖۚ﴾ [١١٦]، قَالَ يُونُس: أَي: بِطرف، وَيحْتَمل أَنه من ابْتِدَاء الْغَايَة.

الْتَّاسِع: بِمَعْنى " فِي " فِي قَوْله: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوۡمٍ عَدُوّٖ لَّكُمۡ﴾ أَنَّهَا بِمَعْنى " فِي " بِدَلِيل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾

العاشر: بِمَعْنى " عِنْد " كَقَوْلِه تَعَالَى:﴿لَّن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم﴾ [١١٩]

الحادي عشر: بِمَعْنى "على "، كَقَوْلِه تَعَالَى:﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٧٧﴾ [١٢٠]، وَقيل: بل هُوَ على التَّضْمِين / أَي: منعناه

الثَّانِي عشر: بِمَعْنى " عَن "، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [١٢١]، أَي: عَن ذكر الله.

ثانيًا: في

أوردَ لها ابنُ هشامٍ عشرة معانٍ[١٢٢]:

وردَّ الرضي كلَّ معانيها الى معنى واحد وهو (الظَّرفية) وأول الشَّواهد الواردة في ذلك ضمن هذه الدلالة[١٢٣].

الأصلُ في معنى (في) أنَّها للظَرفيَّة، قالَ سيبويه: (وأما في فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه)[١٢٤].

وقد فصَّلَ المرداويُّ (في) فقال: (تكون ظرفا، زَمَانا، ومكاناً، مثالهما قَوْله تَعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾ [١٢٥]فَالْأولى: للمكان، وَالثَّانية: للزمان، وَقد يكون مجَازًا، كَقَوْلِك: نظر زيد فِي الْكتاب، لِأَنَّهُ قد صَار وعَاء لنظره، وَيَأْتِي الظّرْف ومظروفه جسمين، كَقَوْلِك: زيد فِي الدَّار، ومعنيين، كَقَوْلِك: الْبركَة فِي القناعة، والظرف جسماً والمظروف معنى، كَقَوْلِك: الْإِيمَان فِي الْقلب، وَعَكسه، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٖ ۝١٩﴾ [١٢٦])[١٢٧].

و لِـ (في)معانٍ أُخرى يُحَدِّدُها السِّياق الذي تَرِدُ فيهِ ذكر الأُصوليونَ منهَا[١٢٨]

١. الاستعلاء، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ۝١١﴾ [١٢٩]

٢. التَّعْلِيل، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [١٣٠]، أَي: لأَجله، وَمِنْه قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٤﴾[١٣١].

٣. السَّبَبِيَّة، كَقَوْلِه: " فِي النَّفس المؤمنة مائَة "[١٣٢]

٤. المصاحبة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [١٣٣]، ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [١٣٤]، أَي: مَعَهم مصاحبين لَهُم.

٥. التوكيد، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ [١٣٥]، إِذْ الرّكُوب يسْتَعْمل بِدُونِ " فِي "، فَهِيَ مزيدة توكيداً.

٦. التعويض، وَهِي الزَّائِدَة عوضا عَن أُخْرَى محذوفة، كَقَوْلِه: زغبت فِيمَن رغبت، أَي: فِيهِ.

٧. بِمَعْنى " الْبَاء "، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ [١٣٦]، أَي: يكثركم بِهِ.

٨. بِمَعْنى " إِلَى " كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [١٣٧]، أَي: إِلَيْهَا غيظاً.

الحروف الثلاثية فصاعدًا

أولًا: على:

الأصلُ في (على) أنَّها للاستعلاءِ، قالَ سيبويه: أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه)، والاستعلاءُ على ضربينِ: ذاتي ومعنوي، **قالَ المرداوي:**(على للاستعلاء، هَذَا أشهر مَعَانِيهَا، سَوَاء كَانَ ذاتياً، نَحْو: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [١٣٨]، و ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦﴾، أَو معنوياً كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ﴾ ، ﴿وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ﴾ [١٤١])[١٤٢].

وهي عند الأُصوليين للإيجاب[١٤٣].

ولِـ(على) معانٍ يحددُها السياقُ غيرُ الاستِعلاء، ذكرَ الأُصوليون منهَا[١٤٤]

١. المصاحبة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [١٤٥]

٢. الْمُجَاوزَة، بِمَعْنى " عَن "، كَقَوْل الشَّاعِر: (إِذا رضيت عَليّ بَنو قُشَيْر ... لعمر الله أعجبني رِضَاهَا)، أَي رضيت عني.

٣. التَّعْلِيل، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ۝١٨٥﴾ ، أَي: لهدايتكم.

٤. الظَّرْفِيَّة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾ [١٤٧]

٥. الِاسْتِدْرَاك، كَقَوْلِك: فلَان لَا يدْخل الْجنَّة لسوءِ صَنِيعه، على أَنه لَا ييأس من رَحْمَة الله، أَي: لَكِن لَا ييأس.

٦. الزِّيَادَة، كَقَوْلِه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " من حلف على يَمِين "، أَي: يَمِينا.

المَشْهُورُ في "عَلى" أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ، وَثَمَّةَ مَذَاهِبُ أُخْرَى فِيهَا ذَكَرَ المُرْداوِي مِنْهَا:

١. أَنَّهَا اِسْمٌ، قَالَ المُرَادِيُّ ـ مُبَيِّنًا مَذَاهِبَ العُلَمَاءِ ـ فِي (عَلَى): (وَالثَّانِي أَنَّهَا اِسْمٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الطَّاهِرِ وَمَنْ وَافَقَهُ)[١٤٨]

وَعِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّ هَذَا القَوْلَ مَنْسُوبٌ لِسِيبَوَيْهِ مِنَ القَائِلِينَ بِهِ[١٤٩].

وَكَلَامُ سِيبَوَيْهِ صَرِيحٌ فِي مَجِيئِهَا اِسْمًا، فَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ – بَعْدَ كَلَامِهِ عَنْ (عَلى) الحَرْفِيَّةِ –: (وَهُوَ اِسْمٌ لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ اِسْمٌ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: "نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ") [١٥٠].

وَاسْتَشْهَدَ كَذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا***تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

وَلَعَلَّ مُرَادَ ابْنِ هِشَامٍ فِي كَوْنِ هَذَا القَوْلِ مَنْسُوبًا لِسِيبَوَيْهِ، أَيْ: القَوْلُ بِاسْمِيَّتِهَا مُطْلَقًا، لَا مَجِيئِهَا اِسْمًا، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ صَرَّحَ بِمَجِيئِهَا اِسْمًا أَحْيَانًا، مَعَ كَوْنِهَا حَرْفًا فِي الأَصْلِ.

الثاني: أنها لا تكون اسمًا الا إذا دخلَ عليهَا حرفُ جر وهوَ قولُ البَصرِيينَ وعلى رأسِهِم سيبَويهِ، كما مرَّ في النقطة السَّابِقَة

الثالث: أَنَّهَا تكون اسْما فِي مَوضِع آخر، وَهُوَ: أَن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى وَاحِد، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[١٥١].

الرابع: أَنَّهَا لَا تكون اسْما أبدا، عكس الْمَذْهَب الأول، وَلَو دخل عَلَيْهَا حرف جر، بل يقدر لذَلِك الْحَرْف مجرور مَحْذُوف، وهذه النسبة للسيرافي فيها نظرٌ؛ لأنَّهُ صرَّحَ في شَرحِهِ على الكِتاب بِخِلافِ ذلك[١٥٢].

قالَ السِّيرافي: (فإن للجر حروفا سوى هذه تكون حروفا في حال وأسماء في حال، وهي: على، ومن، وكاف التشبيه، ومنذ، ومذ، وإنما كانت كذلك لأنها تدخل عليها حروف الجر، كما قال: غدت من عليه... بتأويل من فوقه، ومن عن يمينه).[١٥٣]

وقد نسبَ المرادي القولَ بحرفيَّةِ (على) مطلقًا للفرَّاء.[١٥٤]

ثانيًا: لولا

ذكر لها ابن هشام اربعةَ اوجهٍ[١٥٥]:

وقد لخصها الأُصوليُّونَ منهم المرداوي في امرين[١٥٦]:

(ل " لَوْلَا " معَان وأحوال:

أَحدهَا: أَن يدْخل على الْجُمْلَة الاسمية فَيكون مَعْنَاهُ: امْتنَاع جَوَابه لوُجُود شَرطه، نَحْو: لَوْلَا زيد لأكرمتك، أَي: لَوْلَا زيد مَوْجُود، فامتناع الْإِكْرَام لوُجُود زيد.

الثَّانِي: أَن يدْخل على جملَة فعلية مصدرة بِفعل مضارع، نَحْو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[١٥٧]، فَهِيَ للتحضيض، وَهُوَ طلب بحث.

وَفِي مَعْنَاهُ: الْعرض، لَكِن تكون مصدرة بماض، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[١٥٨].

وَتَأْتِي أَيْضا مصدرة بماض للتوبيخ، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[١٥٩]

وقيلَ إِنَّهَا ترد للنَّفْي، مثل " لم "، وَجعل مِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾[١٦٠] وَقَالَ الْأَكْثَر: هِيَ أَيْضا هُنَا للتوبيخ، أَي: فَهَلا كَانَت قَرْيَة من الْقرى الْمهْلكَة آمَنت قبل حُلُول الْعَذَاب فنفعها ذَلِك).

أبرز نتائج البحث

١. نوه الأُصوليون الى ان دلالات الحروف التي تُذكَر في كتب أُصولِ الفقه تشملُ بعضَ الأسماء، وإنَّما سُميت بذلك تغليبًا.

٢. تأثير حروف المعاني في الاجتهاد الفقهي، فبعض الحروف متفق على معانيها، وقد يختلف العلماء في معنى الحرف، مما يؤدي إلى اختلاف الأحكام الفقهية.

٣. فهم حروف المعاني من أساسيات الاجتهاد الفقهي لأنها تؤثر مباشرة في دلالة النصوص الشرعية، وبالتالي على استنباط الأحكام. لذلك فإن علماء الأصول يعطونها اهتمامًا خاصًا في كتبهم.

٤. إِنَّ إِلْمَامَ الْمُجْتَهِدِ بِحروف المعاني يَعُدُّ أَمْرًا ضَرُورِيًّا لِاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِدِقَّةٍ. فَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الْمُسْتَنْبَطُ مِنَ النَّصِّ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْحَرْفِ الْوَارِدِ فِيهِ.

٥. لحروف المعاني أهمية كبيرة عند اللغويين والأُصوليين، فاللغويون مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا ثَالِثُ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أمَّا الأُصوليونَ فقد أهتموا بحروف المعاني بشكل كبير فَجَعَلوا دِرَاسَةَ دَلَالَاتِ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَمْرًا محْورِيًّا فِي عِلْمِ الْأُصُولِ.

٦. تعدُّ حروفُ المعاني عند الأُصوليين ميدانًا تطبيقيًا للنظرياتِ اللغويَّة الحديثة لا سيما النظرية السياقية.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج:

بعد هذه الجولة في ميدان حروف المعاني عند الأصوليين، من حيث مفهومها ووظيفتها، تبيَّن لنا ما لهذه الحروف من مكانة بارزة في اللغة العربية، ودور محوري في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام. فقد ظهر أن المعنى الأصلي لكل حرف غالبًا واحد، وأن المعاني الأخرى التي قد تَرِد له إنما تُستمد من السياق وتعود في أصلها إلى ذلك المعنى المركزي.

كما بان أن الأصوليين قد أولوا هذه الحروف عناية خاصة، لا سيما تلك التي يكثر دورانها في الكتاب والسنة، لما يترتب على اختلاف معانيها من تفاوتٍ في الفهم وتباينٍ في الفتوى والحكم.

إن إدراك الدلالة الوضعية للحرف، وربطها بالدلالة السياقية، هو السبيل الأمثل للوصول إلى فهمٍ دقيقٍ لمراد النصوص، وتحقيق التوازن بين الفهم اللغوي الدقيق

والمقصد الشرعي المراد. وهذا ما يبرز ضرورة العناية بدراسة حروف المعاني دراسةً تجمع بين النظرية والتطبيق، لتكون عونًا لطالب العلم في ميادين اللغة والفقه معًا.

الهوامش

١. [1] يُنظَر: تيسير التحرير: ٢/٩٠.

٢. [1] تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/١٣٤٢.

٣. [1] معجم مقاييس اللغة: ٢/٤٢.

٤. [1] التعريفات:٨٥، وينظر: اللباب ١/ ٥٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٩٨،وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٦٤، وشذور الذهب: ٣٧، والجنى الداني ٢٢، والتعريفات ٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

٥. [1] الجنى الداني: ٢٢.

٦. [1] سر صناعة الإعراب: ١/٢٨.

٧. [1] الأمالي للزجاجي: ١/٢٣٨، إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: ١/٣٩، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: ١٠/٢٨٣.

٨. [1] المقالات الغريَّة في التحقيقات اللغوية: ٩٩، البحث النَّحوي عند الأُصوليين: ٢١٤.

٩. [1] ينظر: الأُصوليون والنظريات اللغويَّة: ٤٥٥.

١٠. [1] الكتاب لسيبويه: ١/١٢.

١١. [1] المقتضب: ١/٣

١٢. [1] ينظر: الأُصوليون والنَّظرِيّات اللغويَّة: ٤٥٥.

١٣. [1] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٣.

١٤. [1] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٥٠.

١٥. [1] ينظر: الإيضَاح للزجاجي: ٥٤

١٦. [1] ينظر: رسالة الحدود: ٦٧، اللمع في العربية: ٨، شرح المفصل لابن يعيش:٤/٤٤٧، اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٥٠.

١٧. [1] شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ١/٣٦.

١٨. [1] المصدر نفسه:١/٣٧.

١٩. [1] علم اللغة لفندريس: ٢١٦.

٢٠. [1] الفصول المفيدة في الواو المزيدة:١٢٤.

٢١. [1] الأشباه والنَّظائِر في النحو: للسيوطي: ٣/٥٥.

٢٢. [1] ينظر: همع الهوامع: ١/٢٢، والأشباه والنَّظائِر النَّحويَّة: ٣/٣، والبحث النحوي: ٢٠٤.

٢٣. [1] ينظر: البحث النحوي عند الأُصوليينَ: ٢١٤.

٢٤. [1] ينظر: الأُصوليون والنَّظريَّات اللغويَّة: ٤٦٣.

٢٥. [1] منتهى السول والأمل في علمي الأُصول والجدل: ٢٦، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ١/٤٣٠.

٢٦. [1] شرح مختصر المنتهى الأصولي: ١/٦٥٩.

٢٧. [1] المصدر نفسه: ١/١٨٧ـ ١٨٩.

٢٨. [1] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: ١/٣٨٨.

٢٩. [1] ينظر: التحبير شرح التحرير: ٢/٥٩٨ـ ٥٩٩.

٣٠. [1] الايضاح في علل النحو: ٤١.

٣١. [1] الجنى الداني: ١٩.

٣٢. [1] سَبَإ : ٢٤

٣٣. [1] الاتقان في علوم القران: ٢/١٦٦

٣٤. [1] ينظر: أثرُ اللغةِ في اختِلاف المُجتَهِدين: ١٩٣.

٣٥. [1] البرهان ف أصول الفقه: ١/٤٩.

٣٦. [1] كشف الأسرار عن أُصول البزدوي: ٢/١٠٨.

٣٧. [1] التحبير: ٢/ ٦٠٠.

٣٨. [1] ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٩.

٣٩. [1] المنخول: ٨٣.

٤٠. [1] ينظر: الايضاح للفارسي: ٢٥٨/١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٠٢/١، نتائج الفكر: ٢٦٦، وقد ذكر محققو كتاب التحبير أنَّ هؤلاءِ العُلماء لم يَذكُروا إجماعًا. ينظر التحبير: ٦٠١/٢.

٤١. [1] التحبير: ٢/ ٦٠٠.

٤٢. [1] الكتاب لسيبويه: ٤٣٨/١.

٤٣. [1] التحبير:٦٠٠.

٤٤. [1] سجحالعَنكَبُوت : تمجتحجسحج .

٤٥. [1] سجحالحَدِيد : تمحتحجسحج.

٤٦. [1] سجحالشُّورَى : تحمسحج.

٤٧. [1] سجحالأَحْزَاب : تمخسحج.

٤٨. [1] سجحالقَصَص : تمخسحج.

٤٩. [1] التحبير:٦٠٢/٢.

٥٠. [1] تسهيل الفوائِد وتكميل المقاصِد: ١٧٤.

٥١. [1] الجنى الدّاني: ١٥٩.

٥٢. [1] المحصول: ٣٦٦، ويُنظر: التمهيد لتخريج الفُروعِ على الأُصول: ٢١٢.

٥٣. [1] مختصر ابن الحاجب: ٢٦٢.

٥٤. [1] الجنى الدَّاني: ١٥٨.

٥٥. [1] التحبير: ٦٠٢/٢.

٥٦. [1] التحبير: ٦٠٥/٢.

٥٧. [1] البرهان للجويني: ٥٠ـ ٥١.

٥٨. [1] يُنظَر: التحبير: ٦٠٦/٢.

٥٩. [1] ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٧/٢.

٦٠. [1] ينظر: التحبير: ٦٠٦/٢.

٦١. [1] يُنظر: البُرهان: ٥٠

٦٢. [1] مغني اللبيب: ٤٣٩.

٦٣. [1] القواعد والفوائد الأُصوليَّة: ١٣٢.

٦٤. [1] اللمع في أصول الفقه: ٦٥.

٦٥. [1] الإبهاج شرح المنهاج: ٣٤٤/١.

٦٦. [1] سجحالحَج : تمختمخسحج

٦٧. [1] سجحالبَقَرَةِ : جمحتمجتحجسحج

٦٨. [1] سجحالبَقَرَةِ : تحمتخمسحج

٦٩. [1] سجحالبَقَرَةِ : تمحجمحتحجسحج

٧٠. [1] التحبير: ٦٠٩/٢.

٧١. [1] ينظر: التحبير: ٦١٠/٢.

٧٢. [1] الجنى الدَّاني: ١٥٩.

٧٣. [1] التحبير : ٢/ ٦٠٧، ولم أجدهُ في كتابِ توجيه اللمع لابنِ الخَباز وخرَّجَهُ محققو كتاب التحبير من البحر المحيط للزركشي، والفوائد السَّنية للبرماوي.

٧٤. [1] يُنظَر: الجنى الدَّاني: ١٥٩.

٧٥. [1] التحبير: ٦١١/٢.

٧٦. [1] المصدر نفسه.

٧٧. [1] سجحالنِّسَاء : تحمسحج.

٧٨. [1] سجحالفَجْر : تحج – تحمسحج.

٧٩. [1] رصف المَباني في حُروفِ المَعاني: ١٤٢.

٨٠. [1] مُغني اللبيب: ١٤٨.

٨١. [1] التحبير: ٦٦٦/٣.

٨٢. [1] ينظر: مُغني اللبيب:١٤٨، الجنى الدَّاني في حروف المعاني: ٣٦، التحبير: ٦٦٦/٢.

٨٣. [1] الكتاب لسيبويه: ٤/ ٢١٧.

٨٤. [1] ينظر: المصدر نفسه.

٨٥. [1] سجحمَرْيَم : تخمسحج .

٨٦. [1] سجحالمَائِدَة : تمحسحج

٨٧. [1] البرهَان في أُصولِ الفِقه: ٤٩/١.

٨٨. [1] سر صناعة الإعراب: ١٣٤/١.

٨٩. [1] ينظر: التحبير: ٦٦٦/٢.

٩٠. [1] سجحالبَقَرَةِ : تمختحجسحج

٩١. [1] سجحالبَقَرَةِ : تمجتخمسحج.

٩٢. [1] سجحالعَنكَبُوت : تجمتخمسحج

٩٣. [1] سجحالنِّسَاء : تجمتمحتحجسحج

٩٤. [1] مغني اللبيب: ٣٩٩.

٩٥. [1] الكتاب لسيبويه: ٢٢٤/٤.

٩٦. [1] قد يُراد ب(الكتاب): ما يُرسِلُهُ المُلوك وغَيرُهم من رَسائِل، فهوَ فِعال بمعنى مفعول، وقد يُرادُ بهِ كتاب سيبويه لأنَّ المِثالَ موجودٌ في كتابِ سيبَويه.

٩٧. وقَد أورَدَ ابنُ يعيش هذا الكَلامَ نفسَهُ مستدِلًّا على أنَّ (مِن) تكونُ لابتِداءِ الغاية فيما يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ المَكان نقلًا عن الكتاب، في سياق يُشعِرُ أنهُ يقصِد كتابَ سيبويه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥٩/٤.

٩٨. [1] المقتضب: ٤٤/١.

٩٩. [1] التحبير: ٢ /٦٢٨.

١٠٠. [1] سجحالإِسْرَاء : تحجسحج .

١٠١. [1] الجنى الدَّاني: ٣٠٩.

١٠٢. [1] الإسراء: ١

١٠٣. [1] التحبير: ٦٢٩/٢.

١٠٤. [1] شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥٩/٤.

١٠٥. [1] سجحالتَّوْبَة : جمحتجمتحجسحج.

١٠٦. [1] التحبير: ٦٢٨/٢.

١٠٧. [1] سجحالتَّوْبَة : جمحتجمتحجسحج.

١٠٨. [1] ينظر: الجنى الداني: ٣٠٩.

١٠٩. [1] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٩٧/٢.

١١٠. [1] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤.

١١١. [1] التحبير: ٦٢٩/٢.

١١٢. [1] سجحالبَقَرَةِ : تحمتمجتحجسحج

١١٣. [1] سجحالحَج : تجمتحمسحج

١١٤. [1] سجحالبَقَرَةِ : جمحتحجسحج

١١٥. [1]سجحالتَّوْبَة : جمحتحمسحج

١١٦. [1] سجحالبَقَرَةِ : تجمتحجتحجسحج.

١١٧. [1] سجحالشُّورَى : تمجتخمسحج.

١١٨. [1] سجحالنِّسَاء : تحججمحسحج.

١١٩. [1] سجحالأَنبِيَاء : تخمجمحسحج.

١٢٠. [1] سجحالمُجَادلَة : تمختحجسحج.

١٢١. [1] سجحالأَنبِيَاء : تمختمخسحج.

١٢٢. [1] سجحالزُّمَر : تحجتحجسحج

١٢٣. [1] ينظر: مغني اللبيب: ٢٣١.

١٢٤. [1] ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٩/٤.

١٢٥. [1] الكتاب: ٢٢٦/٤.

١٢٦. [1] سجحالرُّوم : تحج – تخمسحج.

١٢٧. [1] سجحالبُرُوج : جمحتحجسحج.

١٢٨. [1] التحبير: ٦٤٦/٢.

١٢٩. [1] المصدر نفسه: ٦٤٨/٢.

١٣٠. [1] سجحالأَنْعَام : تحجتحجسحج.

١٣١. [1] سجحيُوسُف : تحجتحمسحج.

١٣٢. [1] سجالنُّور : تخمتحجسحج.

١٣٣. [1] الموطَّأ: باب: ذكر العقول: ٨٤٩/٢، ورواه الدارمي في سنَنِهِ: ١٩٣/٢ كتاب الديَّات، بابُ: كم الدِّية من الإبل؟

١٣٤. [1] سجالقَصَص : جمحتمخسحج.

١٣٥. [1] سجالأَعْرَاف : جمحتحمسحج.

١٣٦. [1] سجهُود : تحجتخمسحج.

١٣٧. [1] سجالشُّورَى : تحجتحجسحج.

١٣٨. [1] سجإِبْرَاهِيم : جمحسحج

١٣٩. [1] سجهُود : تخمتخمسحج.

١٤٠. [1] سجالرَّحْمَٰن : تمحتحجسحج.

١٤١. [1] سجالمَائِدَة : تمجتخمسحج.

١٤٢. [1] سجالمُؤْمِنُون : تحججمحسحج.

١٤٣. [1] التحبير: ٦٤٠/٢.

١٤٤. [1] ينظر: المصدر نفسه.

١٤٥. [1] ينظر: التحبير: ٦٤١/٢.

١٤٦. [1] سجالبَقَرَة : تمختمختحجسحج

١٤٧. [1] سجالبَقَرَة : تمججمحتحجسحج

١٤٨. [1] سجالبَقَرَة : تحجتجمتحجسحج

١٤٩. [1] الجنى الداني:٤٧٤.

١٥٠. [1] يُنْظَرُ: مُغْنِي اللَّبِيبِ (٢٠١).

١٥١. [1] الكِتَابُ: ٢٣١/٤.

١٥٢. [1] سجالأَحْزَاب : تمختحمسحج

١٥٣. [1] ينظر: حاشية التحبير: ٦٤٥/٢.

١٥٤. [1] شرح الكتاب للسيرافي: ٣١٠/٢

١٥٥. [1] يُنظَر: الجنى الدَّاني: ٤٧٤.

١٥٦. [1] ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٨

١٥٧. [1] ينظر: التحبير: ٦٨٩/٢.

١٥٨. [1] سجحالنَّمّل : تمحتخمسحج

١٥٩. [1] [المُنَافِقُونَ: ١٠]

١٦٠. [1] [النُّور: ١٣]

١٦١. [1] [يُونُس: ٩٨]

المصادر والمراجع

**القران الكريم

١. الإبهاج شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ)، المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلميةـ بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٣.

٢. الابهاج في شرح المنهاج منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٧٨٥ هـ. المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو ناصر عبد الوهاب. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. عام النشر ١٤١٦ هـ (١٩٩٥ م). عدد الأجزاء ٣.

٣. الإتقان في علوم القرآن، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤. أثَرُ اللغةِ في اختلافِ المجتهدينَ، تأليف: عبد الوهاب عبد السَّلام طَويلة، نشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ.

٥. إجابة السائل شرح بغية الأمل، تأليف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسن الكحلاني ثم صنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف بالأمير المتوفى ١١٨٢ هـ، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبول الاهدل، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

٦. الإحكام في أصول الأحكام. تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ). تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر. الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت. عدد الأجزاء: ٨.

٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى:٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٥.

٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ). تحقيق: الشيخ أحمد عزو. الناشر: دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ٢.

٩. الأشباه والنظائر، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ (١٩٩٠ م).

١٠. أصول البزدوي كنز الوصول الى معرفة الأصول، تأليف: علي بن محمد البزدوي الحنفي، الناشر: مطبعة جاويد بريس، كراتشي. الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م، عدد الأجزاء: ٤

١١. أصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي المتوفى ٤٨٣ هـ، نشر: دار المعرفة بيروت، عدد الأجزاء ٢.

١٢. أصول الفقه. تأليف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣ هـ). تحقيق: د. فهد محمد السدحان. الناشر: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ٤.

١٣. الاصوليون والنظريات اللغويه، رسالة علمية نال بها صاحبها درجة العالمية الدكتوراه، تأليف: دكتور رشاد محمد سالم، الناشر: دار عباد الرحمن للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ (٢٠١٧ م).

١٤. أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي المتوفى ٦٤٦ هـ. دراسة وتحقيق: دكتور فخر صالح سليمان قدارة. الناشر: دار عمار الأردن، دار الجيل بيروت. عام النشر ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م). عدد الأجزاء ٢.

١٥. الإيضاح في علل النحو، تأليف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، نشر: دار النفائس ـ بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ ـ١٩٨٦م

١٦. البحث البلاغي عند الأصوليين (رسالة ماجستير). تأليف: حسن هادي محمد عباس التميمي. إشراف: د. صالح الحلوجي. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م.

١٧. البحث النحوي عند الأصوليين، تأليف: مصطفى جمال باشا، نشر: دار الهجرة إيران قم، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

١٨. البحر المحيط في أصول الفقه. تأليف: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ). الناشر: دار الكتبي. ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ٨.

١٩. التبصرة في أصول الفقه، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى ٤٧٦ هـ، تحقيق: دكتور محمد حسن هيتو، نشر: دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

٢٠. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. تأليف: علي بن سليمان المرداوي. تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح. نشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
٢١. التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، المؤلف: علي بن إسماعيل الأبياري المتوفى ٦١٦ هـ. تحقيق: دكتور علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري. الناشر: دار الضياء الكويت. الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ (٢٠١٣ م). عدد الأجزاء ٤.
٢٢. تخريج الفروع على الأصول، تأليف: محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار أبو المناقب شهاب الدين الزنجاني المتوفى ٦٥٦ هـ، تحقيق: دكتور محمد أديب صالح، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ.
٢٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين المتوفى ٦٧٢ هـ، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).
٢٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين المتوفى ٦٧٢ هـ، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).
٢٥. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي المتوفى ٧٩٤ هـ. دراسة وتحقيق: دكتور سيد عبد العزيز، دكتور عبد الله ربيع. الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، توزيع: المكتبة المكية. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ (١٩٩٨ م). عدد الأجزاء ٤.
٢٦. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور المتوفى ٣٧٠ هـ. تحقيق: محمد عوض مرعب. الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء ٨.
٢٧. تيسير التحرير،المؤلف: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: ٩٧٢ هـ)، الناشر: مصطفى البابي الْحلَبِي – مصر (١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م)
٢٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق:

محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. عدد الأجزاء ٩.

٢٩. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، المؤلف: محمد بن عرفه الدسوقي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة العصرية بيروت

٣٠. حاشية النفحات على شرح الورقات، تأليف: الشيخ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي الشافعي محمد سالم هاشم، نشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية ٢٠١٣ م.

٣١. الخصائص. تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ). الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة. عدد الأجزاء: ٣.

٣٢. خلاصة الأصول في شرح مبادئ الأصول، المؤلف: علي بن حسين بن علي الإمامي المتوفى ٧٣٣ هـ. تحقيق: جواد الموسوي. الناشر: مركز العلامة الحلي. ١٤٤٣ هـ (٢٠٢٢ م). عدد الأجزاء ٢.

٣٣. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (المتوفى ٨٩٣ هـ)، تحقيق: سعد بن غالف كامل المجيدي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م)، عدد الأجزاء: ٥.

٣٤. دره الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري المتوفى ٥١٦ هـ. تحقيق: عرفات مطرجي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ (١٩٩٨ م).

٣٥. دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ. تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر. الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة. الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ (١٩٩٢ م).

٣٦. رسالة الحدود، تأليف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي المتوفى ٣٨٤ هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، نشر: دار الفكر عمان، سنة النشر ١٩٨٤ م.

٣٧. رسالة في أصول الفقه، تأليف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي المتوفى ٤٢٨ هـ، تحقيق: دكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، نشر: المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ (١٩٩٢ م).

٣٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، نشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، تاريخ النشر: ١٣٩٤ هـ.

٣٩. الروض الأنوف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى ٥٨١ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠ م)، عدد الأجزاء: ٧.

٤٠. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠ هـ)، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ (٢٠٠٢ م)، عدد الأجزاء: ٢.

٤١. سر صناعة الإعراب، تأليف: أول فتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى ٣٩٢ هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاته عامر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠ م).

٤٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري المتوفى ٧٦٩ هـ. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جوده السحار وشركاه. الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م). عدد الأجزاء ٤.

٤٣. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن لاسترابادي المتوفى ٦٨٦ هـ، تحقيق: أستاذ دكتور يوسف حسن عمر جامعة قار يونس ليبيا، ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، عدد الأجزاء ٤.

٤٤. شرح الرضي على الكافية، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي للاستراباذي نجم الدين المتوفى نحو ٦٨٦ هـ. تاريخ النشر: ١٣٩٨ هـ. عدد الأجزاء ٤.

٤٥. شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، المؤلف: جمال الدين عثمان بن عمرو أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي المتوفى ٦٤٦ هـ. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠ م).

٤٦. شرح الكافية الشافية، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة

٤٧. شرح المفصل للزمخشري، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي سرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وببني الصانع المتوفى ٦٤٣ هـ، تحقيق: دكتور إميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ (٢٠٠١ م)، عدد الأجزاء ٦.

٤٨. شرح تنقيح الفصول، تأليف: أبو العباس إيهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى ٦٨٤ هـ، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

٤٩. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، تأليف: علي بن المؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور المتوفى ٦٦٩ هـ، دار الكتب العلمية للنشر بيروت، ١٤١٩ هـ (١٩٩٨ م)، عدد الأجزاء ٣.

٥٠. شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى ٣٦٨ هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء ٥.

٥١. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين المتوفى ٣٩٥ هـ، نشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ (١٩٩٧ م).

٥٢. الصحاح تاج اللغة وصحيح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري البارابي المتوفى ٣٩٣ هـ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م). عدد الأجزاء ٦.

٥٣. العين. تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ). تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال. عدد الأجزاء: ٨.

٥٤. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، المؤلف: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦ هـ. تحقيق: محمد تامر حجازي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤ م).

٥٥. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تأليف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي المتوفى ٧٦١ هـ، تحقيق: حسن موسى الشاعر، نشر: دار البشير عمان، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م).

٥٦. فقه اللغة العربية وخصائصها، تأليف: إيميل بديع يعقوب، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦ م.

٥٧. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري اللكهنوي، من فصل في بيان حكم أفعاله ﷺ إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيقًا، المؤلف: خالد بن رشيد حميد العمري الحربي، المحقق: سليمان بن سليم الله الرحيلي، الناشر: الجامعة الإسلامية، تاريخ النشر: ١٤٣٢ هـ (٢٠١١ م)، بلد النشر: المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: ١، عدد الأجزاء: ٢.

٥٨. الفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الدائم ٨٣١ هـ. المحقق: عبد الله رمضان موسى. الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة، جمهورية مصر العربية. الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ (٢٠١٥ م). عدد الأجزاء

٥٩. القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز بادي المتوفى ٨١٧ هـ. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي. الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان. الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥ م).

٦٠. القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، تأليف: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعري الدمشقي الحنبلي المتوفى ٨٠٣ هـ، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، نشر: المكتبة العصرية بيروت لبنان، ١٤٢٠ هـ (١٩٩٩ م).

٦١. كتاب التعريفات. تأليف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ). تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط ١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

٦٢. الكتاب، تأليف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب بسيبويه (المتوفى ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م)، عدد الأجزاء: ٤.

٦٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. تأليف: الإمام علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ). رسالة ماجستير، إعداد: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الخضيري. إشراف: الأستاذ الدكتور محمد سعد بن أحمد اليوبي. عام النشر: ١٤٣٢ هـ.

٦٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن القاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني في المكي الشهير بالمتق الهندي، تحقيق: بكري حياني صفوه السقا، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م).

٦٥. اللباب في شرح الكتاب، تأليف: عبد الغني بن طالب بن حماده بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي المتوفى ١٢٩٨ هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العلمية بيروت لبنان، عدد الأجزاء ٤.

٦٦. اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين المتوفى ٦١٦ هـ، تحقيق: دكتور عبد الإله النبهان، نشر: دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ (١٩٩٥ م)، عدد الأجزاء ٢.

٦٧. اللمع في أصول الفقه، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى ٤٧٦ هـ، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م (١٤٢٤ هـ).

٦٨. المحصول، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦ هـ، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ (١٩٩٧ م).

٦٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: فؤاد علي منصور. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. عدد الأجزاء: ٢.

٧٠. المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥ هـ. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ (١٩٩٣ م).

٧١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١ هـ. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. عدد الأجزاء ٥.

٧٢. المعتمد في أصول الفقه، المؤلف: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي المتوفى ٤٣٦ هـ. تحقيق: خليل الميس. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ. عدد الأجزاء ٢.

٧٣. مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ وَالشَّوَاهِدِ الْفَلْسَفِيَّةِ، تَأْلِيفُ: جَلَالِ الدِّينِ سَعِيدٍ، نَشْرُ: دَارِ الْجَنُوبِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، تُونِسَ، ٢٠٠٧ م.

٧٤. المعنى عند الأصوليين، تأليف: هشام أبو الفتوح الذيب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧ م.

٧٥. مقاييس اللغة. تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عدد الأجزاء: ٦.

٧٦. منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل، المؤلف: جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبو بكر المعروف بابن الحاجب، ٦٤٦ هـ. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م).

٧٧. المنخول من تعليقات الأصول، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥ هـ. تحقيق: دكتور محمد حسن هيتو. الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا. الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ (١٩٩٨ م).

٧٨. منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق. تأليف: الرئيس أبي علي بن سينا (ت ٩٨٠ هـ). الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٧٩. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٧

٨٠. نتائج الفكر في النحو، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي المتوفى ٥٨١ هـ، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م).

٨١. نفائس الأصول في شرح المحصول. تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٩٨٤ هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٨٢. نهاية السول شرح منهاج الوصول. تأليف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسناوي الشافعي (أبو محمد جمال الدين) (ت ٧٧٢ هـ). الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

٨٣. نهاية الوصول في دراية الأصول (أطروحة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض)، المؤلف: صف الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي المتوفى ٧١٥ هـ. تحقيق: دكتور صالح بن سلمان اليوسف، دكتور سعد بن سالم السويح. الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ (١٩٩٦ م). عدد الأجزاء ٩.

٨٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية من مصر، ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م)، عدد الأجزاء ثلاثة.

٨٥. الوجيز في أصول الفقه، تأليف: عبد الكريم زيدان، نشر: مؤسسة قرطبة ومؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة.

٨٦. الورقات، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨ هـ، تحقيق: دكتور عبد اللطيف محمد العبد، نشر: دار التراث للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ (١٩٧٧ م).

٨٧. الوصول إلى الأصول، المؤلف: أحمد بن علي بن برهان البغدادي المتوفى ٥١٨ هـ. تحقيق: دكتور عبد الحميد علي أبو زنيد. الناشر: مكتبة المعارف الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م).

Sources and References

The Holy Qur'an

1. *Al-Ibhaj Sharh al-Minhaj* (Sharh Minhaj al-Wusul ila Ilm al-Usul by Al-Qadi al-Baydawi, d. 785 AH), Author: Taqi al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Abdul-Kafi ibn Ali ibn Tamam ibn Hamed ibn Yahya al-Sibki, and his son Taj al-Din Abu Nasr Abdul Wahab, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Year of Publication: 1416 AH (1995 CE), Number of Volumes: 3.
2. *Al-Ibhaj fi Sharh al-Minhaj* (Sharh Minhaj al-Wusul ila Ilm al-Usul by Al-Qadi al-Baydawi, d. 785 AH). Author: Taqi al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Abdul-Kafi ibn Ali ibn Tamam ibn Hamed ibn Yahya al-Sibki, and his son Taj al-Din Abu Nasr Abdul Wahab. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut. Year of Publication: 1416 AH (1995 CE). Number of Volumes: 3.
3. *Al-Itqan fi Ulum al-Qur'an*, Author: Abdul-Rahman ibn Abu Bakr Jalaal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Editor: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Publisher: Egyptian General Book Organization.
4. *Athar al-Lugha fi Ikhtilaf al-Mujtahidin*, Author: Abdul Wahab Abdul-Salam Tawila, Publisher: Dar al-Salam for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo – Egypt, 2000 CE – 1421 AH.

5. *Ijabat al-Sa'il Sharh Bughyat al-Amal*, Author: Muhammad ibn Ismail ibn Salah ibn Muhammad al-Hassan al-Kahlani then San'ani Abu Ibrahim Aziz al-Din known as al-Amir (d. 1182 AH), Edited by: Qadi Hussein ibn Ahmad al-Siyagi and Dr. Hassan Muhammad Maqbul al-Ahdal, Publisher: Dar al-Risalah, Beirut, First Edition 1986 CE.
6. *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam*, Author: Abu Muhammad Ali ibn Ahmad ibn Said ibn Hazm al-Andalusi al-Qurtubi al-Dhahiri (d. 456 AH), Edited by: Sheikh Ahmad Muhammad Shakir, Publisher: Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut. Number of Volumes: 8.
7. *Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab*, Author: Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), Edited and Studied by: Rajab Othman Muhammad, Reviewed by: Ramadan Abdul-Tawwab, Publisher: Al-Khanji Library, Cairo, First Edition, 1418 AH – 1998 CE, Number of Volumes: 5.
8. *Irshad al-Fuhul ila Tahqiq al-Haqq min Ilm al-Usul*, Author: Muhammad ibn Ali ibn Muhammad ibn Abdullah al-Shawkani al-Yamani (d. 1250 AH), Edited by: Sheikh Ahmad Azou, Publisher: Dar al-Kitab al-Arabi, First Edition, 1419 AH / 1999 CE, Number of Volumes: 2.
9. *Al-Ashbah wa al-Nazair*, Author: Abdul-Rahman ibn Abu Bakr Jalaal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1411 AH (1990 CE).
10. *Usul al-Bazdawi Kanz al-Wusul ila Ma'rifat al-Usul*, Author: Ali ibn Muhammad al-Bazdawi al-Hanafi, Publisher: Javed Press, Karachi. Edition: 1394 AH / 1974 CE, Number of Volumes: 4.
11. *Usul al-Sarakhsi*, Author: Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl Shams al-A'immah al-Sarakhsi (d. 483 AH), Publisher: Dar al-Ma'arifah, Beirut, Number of Volumes: 2.
12. *Usul al-Fiqh*, Author: Muhammad ibn Muflih ibn Muhammad ibn Mufarrij Abu Abdullah Shams al-Din al-Maqdisi al-Ramini then al-Salahi al-Hanbali (d. 763 AH), Edited by: Dr. Fahd Muhammad al-Sadhan, Publisher: Al-Obaikan Library, First Edition, 1420 AH / 1999 CE, Number of Volumes: 4.
13. *Al-Usuliyyun wa al-Nazariyat al-Lughawiyyah*, Scientific Thesis (Doctoral Degree), Author: Dr. Rashad Muhammad Salem, Publisher: Dar Abad al-Rahman for Publishing and Distribution, Cairo, First Edition, 1438 AH (2017 CE).
14. *Amali Ibn al-Hajib*, Author: Osman ibn Umar ibn Abu Bakr ibn Yunus Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d.

646 AH). Study and Edition: Dr. Fakhr Salah Suleiman Qadara. Publisher: Dar Ammar, Jordan, Dar al-Jil, Beirut. Year of Publication: 1409 AH (1989 CE). Number of Volumes: 2.
15. *Al-Izhah fi 'Illal al-Nahw*, Author: Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), Edited by: Dr. Mazen al-Mubarak, Publisher: Dar al-Nafa'is, Beirut, Fifth Edition, 1406 AH – 1986 CE.
16. *Al-Bahth al-Balaghi 'inda al-Usuliyyin* (Master's Thesis), Author: Hassan Hadi Muhammad Abbas al-Tamimi, Supervised by: Dr. Saleh al-Halouji, Muhammad Khaydar University of Biskra, Faculty of Arts and Languages, Department of Arabic Language, 1435 AH / 2014 CE.
17. *Al-Bahth al-Nahwi 'inda al-Usuliyyin*, Author: Mustafa Jamal Pasha, Publisher: Dar al-Hijrah, Iran Qom, Second Edition, 1405 AH.
18. *Al-Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh*, Author: Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur al-Zarkashi (d. 794 AH), Publisher: Dar al-Katbi, First Edition, 1414 AH / 1994 CE, Number of Volumes: 8.
19. *Al-Tabsirah fi Usul al-Fiqh*, Author: Abu Ishaq Ibrahim ibn Ali ibn Yusuf al-Shirazi (d. 476 AH), Edited by: Dr. Muhammad Hasan Heeto, Publisher: Dar al-Fikr, Damascus, First Edition 1403 AH.
20. *Al-Tahbir Sharh al-Tahrir fi Usul al-Fiqh*, Author: Ali ibn Sulayman al-Mardawi, Edited by: Dr. Abdul-Rahman al-Jubreen, Dr. Awad al-Qarni, Dr. Ahmad al-Sarrah, Publisher: Maktabah al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia.
21. *Al-Tahqiq wa al-Bayan fi Sharh al-Burhan fi Usul al-Fiqh*, Author: Ali ibn Ismail al-Abiyari (d. 616 AH), Edited by: Dr. Ali ibn Abdul-Rahman Bassam al-Jaza'iri, Publisher: Dar al-Dhiya, Kuwait, First Edition, 1434 AH (2013 CE), Number of Volumes: 4.
22. *Takhreej al-Furu' 'ala al-Usul*, Author: Mahmoud ibn Ahmad ibn Mahmoud ibn Bakhtiyar Abu al-Manaqib Shihab al-Din al-Zanjani (d. 656 AH), Edited by: Dr. Muhammad Adeb Saleh, Publisher: Dar al-Risalah, Beirut, Second Edition, 1398 AH.
23. *Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid*, Author: Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jiyani Abu Abdullah Jamal al-Din (d. 672 AH), Edited by: Muhammad Kamil Barakat, Publisher: Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, Year of Publication: 1387 AH (1967 CE).
24. *Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid*, Author: Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jiyani Abu Abdullah Jamal al-Din (d. 672 AH), Edited by: Muhammad Kamil Barakat, Publisher: Dar

al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, Year of Publication: 1387 AH (1967 CE).
25. *Tashnif al-Masam'i bi Jama' al-Jawami' li Taj al-Din al-Subki*, Author: Abu Abdullah Badr al-Din ibn Abdullah ibn Bahadur al-Zarkashi al-Shafi'i (d. 794 AH), Study and Edition: Dr. Said Abdul-Aziz, Dr. Abdullah Rabi', Publisher: Maktabah Qurtuba for Scientific Research and Heritage Revival, Distribution: Al-Maktabah al-Makkiyyah, First Edition 1418 AH (1998 CE), Number of Volumes: 4.
26. **Tahdhib al-Lugha**, Author: Muhammad ibn Ahmad ibn al-Azhar al-Harawi Abu Mansur (d. 370 AH), Edited by: Muhammad Awad Mur'ab, Publisher: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, First Edition, 2001 CE, Number of Volumes: 8.
27. **Tayseer al-Tahreer**, Author: Muhammad Amin ibn Mahmoud al-Bukhari, known as Amir Badshah al-Hanafi (d. 972 AH), Publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi - Egypt, 1351 AH (1932 CE).
28. **Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar min Amwar Rasul Allah Sallallahu 'alayhi wa Sallam wa Sunnah wa Ayamih**, Sahih al-Bukhari, Author: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Ju'fi, Edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasser al-Nasser, Publisher: Dar Tawq al-Najah, First Edition, 1422 AH, Number of Volumes: 9.
29. **Hashiyat al-Dusouqi 'ala Mukhtasar al-Ma'ani li Sa'd al-Din al-Taftazani**, Author: Muhammad ibn 'Arafa al-Dusouqi, Edited by: Abdul Hamid Hindawi, Publisher: Al-Maktabah al-Asriyah, Beirut.
30. **Hashiyat al-Nafahat 'ala Sharh al-Waraqat**, Author: Sheikh Ahmad ibn Abdul Latif al-Khatib al-Jawi al-Shafi'i Muhammad Salim Hashim, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, Second Edition, 2013 CE.
31. **Al-Khasa'is**, Author: Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Publisher: Egyptian General Book Organization, Fourth Edition, Number of Volumes: 3.
32. **Khulasat al-Usul fi Sharh Mabaadi' al-Usul**, Author: Ali ibn Hussein ibn Ali al-Imami (d. 733 AH), Edited by: Jawad al-Mousawi, Publisher: Markaz al-'Alama al-Hilli, 1443 AH (2022 CE), Number of Volumes: 2.
33. **Al-Durar al-Lawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'**, Author: Shihab al-Din Ahmad ibn Ismail al-Kurani (d. 893 AH), Edited by: Sa'd ibn Ghalif Kamil al-Majidi, Original Book: PhD Dissertation at the Islamic University of Madinah, Publisher: Islamic University -

Madinah, Saudi Arabia, Year of Publication: 1429 AH (2008 CE), Number of Volumes: 5.

34. **Durrah al-Ghawas fi Awham al-Khawas**, Author: Al-Qasim ibn Ali ibn Muhammad ibn Osman Abu Muhammad al-Hariri al-Basri (d. 516 AH), Edited by: 'Arafat Mutarji, Publisher: Maktabat al-Kutub al-Thaqafiyyah, Beirut, First Edition, 1418 AH (1998 CE).
35. **Dalail al-I'jaz fi 'Ilm al-Ma'ani**, Author: Abu Bakr Abdul Qahir ibn Abdul Rahman ibn Muhammad al-Farsi al-Jurjani (d. 471 AH), Edited by: Mahmoud Muhammad Shakir Abu Fahar, Publisher: Al-Madani Press, Cairo, Dar al-Madani, Jeddah, Third Edition, 1413 AH (1992 CE).
36. **Risalat al-Hudood**, Author: Ali ibn Isa ibn Ali ibn Abdullah Abu al-Hasan al-Ramani al-Mu'tazili (d. 384 AH), Edited by: Ibrahim al-Samarra'i, Publisher: Dar al-Fikr, Amman, Year of Publication: 1984 CE.
37. **Risalat fi Usul al-Fiqh**, Author: Ali ibn Isa ibn Ali ibn Abdullah Abu al-Hasan al-Ramani al-Mu'tazili (d. 428 AH), Edited by: Dr. Muwafaq ibn Abdullah ibn Abdul Qadir, Publisher: Al-Maktabah al-Makkiah, Makkah al-Mukarramah, First Edition, 1413 AH (1992 CE).
38. **Rasf al-Mabani fi Sharh Huroof al-Ma'ani**, Author: Imam Ahmad ibn Abdul Nur al-Malqi, Edited by: Ahmad Muhammad al-Kharrat, Publisher: Majma' al-Lughah al-Arabiyyah, Damascus, Syria, Year of Publication: 1394 AH.
39. **Al-Rawd al-Anf fi Sharh al-Sirah al-Nabawiyyah li Ibn Hisham**, Author: Abu al-Qasim Abdul-Rahman ibn Abdullah ibn Ahmad al-Suhayli (d. 581 AH), Edited by: Omar Abdul-Salam al-Salami, Publisher: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut, First Edition, 1421 AH (2000 CE), Number of Volumes: 7.
40. **Rawdat al-Nazhir wa Jannat al-Manazhir fi Usul al-Fiqh 'ala Madhhab al-Imam Ahmad ibn Hanbal**, Author: Abu Muhammad Muwafaq al-Din Abdullah ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Qudama al-Jama'ili al-Maqdisi then al-Dimashqi al-Hanbali, known as Ibn Qudama al-Maqdisi (d. 620 AH), Publisher: Al-Rayan Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Second Edition, 1423 AH (2002 CE), Number of Volumes: 2.
41. **Sirr Sina'at al-I'raab**, Author: Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Edited by: Muhammad Hasan Muhammad Hasan Ismail, Ahmad Rushdi Shihata Amir, Publisher: Dar al-

Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1421 AH (2000 CE).

42. **Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik**, Author: Ibn Aqil Abdullah ibn Abdul Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri (d. 769 AH), Edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Publisher: Dar al-Turath, Cairo, Dar Misr, Dar Sayyid Joudeh al-Sahhar and Partners, Twentieth Edition, 1400 AH (1980 CE), Number of Volumes: 4.
43. **Sharh al-Radhi 'ala al-Kafiyyah li Ibn al-Hajib**, Author: Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi (d. 686 AH), Edited by: Professor Dr. Yusuf Hassan Omar, University of Qar Younis, Libya, 1395 AH (1975 CE), Number of Volumes: 4.
44. **Sharh al-Radhi 'ala al-Kafiyyah**, Author: Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istrabadi Najm al-Din (d. around 686 AH), Year of Publication: 1398 AH, Number of Volumes: 4.
45. **Sharh al-'Aqd 'ala Mukhtasar al-Muntaha al-Usuli**, Author: Jamal al-Din Uthman ibn Amr Abu Bakr known as Ibn al-Hajib al-Maliki (d. 646 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1421 AH (2000 CE).
46. Sharh al-Kafiyyah al-Shafiyyah, Author: Jamal al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jiyani, Edited by: Abdul Monem Ahmad Haridi, Publisher: Umm al-Qura University, Research Center and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah al-Mukarramah.
47. Sharh al-Mufassal lil-Zamakhshari, Author: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi Saraya Muhammad ibn Ali Abu al-Baqa' Muwafaq al-Din al-Asadi al-Mawsili (known as Ibn Ya'ish), Edited by: Dr. Emil Badi' Yaqoub, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1422 AH (2001 CE), Number of Volumes: 6.
48. Sharh Tanqih al-Fusul, Author: Abu al-Abbas Iheb al-Din Ahmad ibn Idris ibn Abdul Rahman al-Maliki (known as al-Qarafi), Edited by: Taha Abdul Rauf Saad, Publisher: United Printing Company, First Edition, 1393 AH (1973 CE).
49. Sharh Jumal al-Zajjaji li Ibn Asfur al-Ashbili, Author: Ali ibn al-Mu'min ibn Muhammad al-Hadrami al-Ashbili Abu al-Hasan (known as Ibn Asfur), Edited by: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1419 AH (1998 CE), Number of Volumes: 3.
50. Sharh Kitab Sibawayh, Author: Abu Sa'id al-Sirafi al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzban (d. 368 AH), Edited by: Ahmed Hassan

Mahdali, Ali Said Ali, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, Number of Volumes: 5.

51. Al-Sahabi fi Fiqh al-Lugha al-'Arabiyya wa Masa'iluha wa Sunan al-'Arab fi Kalamihā, Author: Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi Abu al-Husayn (d. 395 AH), Publisher: Muhammad Ali Baydoun, First Edition, 1418 AH (1997 CE).
52. Al-Sahāh Taj al-Lugha wa Sahih al-'Arabiyya, Author: Abu Nasr Ismail ibn Hamad al-Jawhari al-Bārabi (d. 393 AH), Edited by: Ahmed Abdul Ghafour Attar, Publisher: Dar al-'Ilm li'l-Malayin, Beirut, Fourth Edition, 1407 AH (1987 CE), Number of Volumes: 6.
53. Al-'Ayn, Author: Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), Edited by: Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Publisher: Dar wa Maktabat al-Hilāl, Number of Volumes: 8.
54. Al-Ghayth al-Hāmi' Sharh Jam' al-Jawāmi', Author: Wali al-Din Abu Zur'ah Ahmad ibn Abdul Rahim al-'Iraqi (d. 826 AH), Edited by: Muhammad Tamer Hegazi, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, First Edition, 1425 AH (2004 CE).
55. Al-Fusul al-Mufīda fi al-Wāw al-Mazīdah, Author: Salah al-Din Abu Said Khalil ibn Kaykaldī ibn Abdullah al-Dimashqi al-'Alai (d. 761 AH), Edited by: Hassan Musa al-Sha'ar, Publisher: Dar al-Bashīr, Amman, First Edition, 1410 AH (1990 CE).
56. Fiqh al-Lugha al-'Arabiyya wa Khasa'isihā, Author: Emil Badi' Yaqoub, Publisher: Dar al-'Ilm li'l-Malayin, Beirut, Lebanon, Second Edition, 1986 CE.
57. Fawātih al-Rahmūt bi Sharh Muslim al-Thubūt, Author: 'Abd al-'Ali Muhammad ibn Nizam al-Dīn al-Ansari al-Lakhnawi, Edited by: Khalid ibn Rashid Hamid al-'Amri al-Harbi, Publisher: Islamic University, Medina, Saudi Arabia, First Edition, 1432 AH (2011 CE), Number of Volumes: 2.
58. Al-Fawā'id al-Sunniyya fi Sharh al-Alfiyyah li al-Barmāwi, Author: Shams al-Din Muhammad ibn Abdul-Da'im (d. 831 AH), Edited by: Abdullah Ramadan Musa, Publisher: Maktabat al-Tawiyah al-Islamiyyah, Giza, Egypt, First Edition, 1436 AH (2015 CE), Number of Volumes: Not specified.
59. Al-Qāmūs al-Muḥīt, Author: Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn Ya'qub al-Fayruzabadi (d. 817 AH), Edited by: Office for the Study of Heritage at al-Risālah Foundation, supervised by Muhammad Na'im al-'Irqāsūsi, Publisher: al-Risālah Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, Eighth Edition, 1426 AH (2005 CE).

60. Al-Qawā'id wa al-Fawā'id al-Usūliyyah wa Mā Yatba'uhā min al-Ahkam al-Far'iyyah, Author: Ibn al-Lahham, 'Alā' al-Dīn Abu al-Hasan 'Ali ibn Muhammad ibn 'Abbas al-Ba'rī al-Dimashqi al-Hanbali (d. 803 AH), Edited by: 'Abd al-Karīm al-Fadhīlī, Publisher: al-Maktabah al-'Asriyah, Beirut, Lebanon, 1420 AH (1999 CE).
61. Kitāb al-Ta'ārīfāt, Author: 'Ali ibn Muhammad ibn 'Ali al-Zayn al-Sharīf al-Jurjānī (d. 816 AH), Edited by: A group of scholars supervised by the publisher, Publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1403 AH (1983 CE).
62. Al-Kitāb, Author: 'Amr ibn 'Uthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī, Abu Bishr (known as Sibawayh, d. 180 AH), Edited by: 'Abd al-Salām Muhammad Hārūn, Publisher: Maktabat al-Khānji, Cairo, Third Edition, 1408 AH (1988 CE), Number of Volumes: 4.
63. Kashf al-Asrār 'an Usūl Fakhr al-Islām al-Bazdawī, Author: Imam 'Alā' al-Dīn ibn Abdul-'Azīz ibn Ahmad al-Bukhārī (d. 730 AH), Master's Thesis, Prepared by: Muhammad ibn Ahmad ibn Abdul-Azīz al-Khudayrī, Supervised by: Professor Dr. Muhammad Sa'd ibn Ahmad al-Yūbi, Year of Publication: 1432 AH.
64. Kanz al-'Amāl fi Sunan al-Aqāl wa al-Af'āl, Author: 'Alā' al-Dīn 'Ali ibn Ḥusām al-Dīn Ibn al-Qādī Khān al-Qādrī al-Shādhilī al-Hindī al-Burhānī al-Fūrī, then al-Makkī, Known as al-Mutq al-Hindī, Edited by: Bakrī Ḥayānī Ṣafwah al-Saqqā, Publisher: al-Risālah Foundation, Fifth Edition, 1401 AH (1981 CE).
65. Al-Lubāb fi Sharh al-Kitāb, Author: 'Abd al-Ghanī ibn Ṭālib ibn Ḥamādah ibn Ibrāhīm al-Ghunaymī al-Dimashqī al-Maydānī al-Ḥanafī (d. 1298 AH), Edited by: Muhammad Muḥyī al-Dīn 'Abdul-Ḥamīd, Publisher: al-Maktabah al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, Number of Volumes: 4.
66. Al-Lubāb fi 'Ilal al-Binā' wa al-I'rāb, Author: Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-'Akkabari al-Baghdadi (d. 616 AH), Edited by: Dr. Abdul-Ilah al-Nabhan, Publisher: Dar al-Fikr, Damascus, First Edition, 1416 AH (1995 CE), Number of Volumes: 2.
67. Al-Luma' fi Usūl al-Fiqh, Author: Abu Ishaq Ibrahim ibn Ali ibn Yusuf al-Shirazi (d. 476 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Second Edition, 2003 CE (1424 AH).
68. Al-Mahṣūl, Author: Abu Abdullah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Taymi al-Razi (known as Fakhr al-Din al-

Razi, d. 606 AH), Edited by: Dr. Taha Jaber al-Alwani, Publisher: al-Risālah Foundation, Third Edition, 1418 AH (1997 CE).
69. Al-Mizhar fi ʻUlūm al-Lughah wa Anwaʻihā, Author: Abdul Rahman ibn Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Edited by: Fuad Ali Mansour, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1418 AH (1998 CE), Number of Volumes: 2.
70. Al-Mustasfa, Author: Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad al-Ghazali al-Tusi (d. 505 AH), Edited by: Muhammad Abdul-Salam Abdul-Shafi, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, First Edition, 1413 AH (1993 CE).
71. Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar bi Naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl ila Rasul Allah صلى الله عليه وسلم, Author: Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hassan al-Qushayri al-Nisaburi (d. 261 AH), Edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Publisher: Dar Iḥya' al-Turāth al-ʻArabī, Beirut, Number of Volumes: 5.
72. Al-Muʻtamad fi Usūl al-Fiqh, Author: Muhammad ibn Ali al-Tayyib Abu al-Husayn al-Basri al-Muʻtazili (d. 436 AH), Edited by: Khalil al-Mays, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1403 AH.
73. Muʻjam al-Muṣṭalaḥāt wa al-Shawāhid al-Falsafīyyah, Author: Jalal al-Din Sa'id, Publisher: Dar al-Janub li'l-Nashr wa al-Tawziʻ, Tunis, 2007 CE.
74. Al-Maʻnā ʻInd al-Usūliyyīn, Author: Hisham Abu al-Futuh al-Dhib, Publisher: Dar al-Salam li'l-Ṭibāʻah wa al-Nashr, First Edition, 2017 CE.
75. Maqāyīs al-Lughah, Author: Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi Abu al-Husayn (d. 395 AH), Edited by: Abdul-Salam Muhammad Harun, Publisher: Dar al-Fikr, Number of Volumes: 6.
76. Muntahā al-Wusūl wa al-Amal fi ʻIlmī al-Usūl wa al-Jadal, Author: Jamal al-Din ʻUthman ibn Amr ibn Abu Bakr (known as Ibn al-Hajib, d. 646 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1405 AH (1985 CE).
77. Al-Manhūl min Taʻlīqāt al-Usūl, Author: Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad al-Ghazali al-Tusi (d. 505 AH), Edited by: Dr. Muhammad Hasan Hayto, Publisher: Dar al-Fikr al-Muʻāṣir, Beirut, Lebanon, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, Third Edition, 1419 AH (1998 CE).
78. Mantiq al-Mashriqīyīn wa al-Qasīdah al-Muzdawajah fi al-Mantiq, Author: Al-Rais Abu Ali Ibn Sina (Avicenna, d. 980 CE), Publisher: al-Maktabah al-Salafiyyah, Cairo.

79. Al-Muwāfaqāt, Author: Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad al-Lakhmi al-Ghernati al-Shāṭibī (d. 790 AH), Edited by: Abu Ubayda Mashhūr ibn Hasan al-Salman, Publisher: Dar Ibn ʻAfān, First Edition, 1417 AH (1997 CE), Number of Volumes: 7.
80. Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw, Author: Abu al-Qasim Abdul Rahman ibn Abdullah ibn Ahmad al-Suhayli (d. 581 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1412 AH (1992 CE).
81. Nafā'is al-Usūl fi Sharh al-Mahṣūl, Author: Shihab al-Din Ahmad ibn Idris al-Qarafi (d. 984 AH), Edited by: ʻAdil Ahmad Abdul-Majid, Ali Muhammad Maʻwadh, Publisher: Maktabat Nizar Mustafa al-Baz, First Edition, 1416 AH (1995 CE).
82. Nihāyat al-Sūl Sharh Minhāj al-Wusūl, Author: Abdul Rahim ibn al-Hasan ibn Ali al-Asnawi al-Shāfiʻī (Abu Muhammad Jamal al-Din, d. 772 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1420 AH (1999 CE).
83. Nihāyat al-Wusūl fi Dirāyah al-Usūl (Doctoral Dissertation from Imam University, Riyadh), Author: Saf al-Dīn Muhammad ibn Abdul-Rahim al-Armūyī al-Hindi (d. 715 AH), Edited by: Dr. Saleh ibn Salman al-Yousuf, Dr. Saad ibn Salem al-Suwaih, Publisher: al-Maktabah al-Tijārīyah, Makkah al-Mukarramah, First Edition, 1416 AH (1996 CE), Number of Volumes: 9.
84. Hamaʻ al-Hawāmiʻ fi Sharh Jamʻ al-Jawāmiʻ, Author: Abdul Rahman ibn Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Edited by: Abdul-Hamid Hindawi, Publisher: al-Maktabah al-Tawfiqīyah, Cairo, 1326 AH (1908 CE), Number of Volumes: 3.
85. Al-Wajīz fi Usūl al-Fiqh, Author: Abdul Karim Zidan, Publisher: Qurtuba Foundation & al-Risālah Foundation, Sixth Edition.
86. Al-Waraqāt, Author: Abdul Malik ibn Abdullah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Juwaini Abu al-Maʻali Rukn al-Din (known as Imam al-Haramayn, d. 478 AH), Edited by: Dr. Abdul-Latif Muhammad al-ʻAbid, Publisher: Dar al-Turāth, Cairo, First Edition, 1393 AH (1977 CE).
87. Al-Wusūl ila al-Usūl, Author: Ahmad ibn Ali ibn Burhan al-Baghdadi (d. 518 AH), Edited by: Dr. Abdul-Hamid Ali Abu Zayd, Publisher: Maktabah al-Maʻārif, Riyadh, First Edition, 1404 AH (1984 CE).